The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Accounting & Finance

الجامعـــة الإســلامية – غـــزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كلـيـــــــة التـجـــــــارة
ماجستـيـر المحاسـبة والتـمويـل

مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية

"دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية "

The extent of using financial ratios in funding decision making "An analytical study on the Palestinian Islamic banks."

إِعدَادُ البَاحِثِ

معتصم أيمن محمود الحلو

إِشرَافُ

الأستاذ الدكتور

علي عبد الله شاهين

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ

فِي برنامج المحاسبة والتمويل بِكُلِيةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإسلاميةِ بِغَزة

يوليو/2016م – رمضان/1437هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية "دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية

" The extent of using financial ratios in funding decision making "An analytical study on the Palestinian Islamic banks."

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**معتصم أيمن الحلو**	اسم الطالب:
Signature:	**معتصم الحلو**	التوقيع:
:Date	٢٠١٦/٦/١٥	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ..... ج س غ/35/

التاريخ Date 2016/06/27م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **معتصم أيمن محمود الحلو** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية "دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية"

The Extent of Using Financial Ratios in Funding Decision Making "An Analytical Study on the Palestinian Islamic Banks"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 22 رمضان 1437هـ، الموافق 2016/06/27م الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. علي عبد الله شاهين	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. سالم عبد الله حلس	مناقشاً داخلياً	.....
أ.د. جبر إبراهيم الداعور	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف على المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

ملخص الدراسة باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية "دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية"، من خلال التعرف على دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية، الأمر الذي من شأنه توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار التمويلي اللازم في هذا الشأن، بهدف المساهمة في تطوير الأداء المصرفي الإسلامي وتجنّب الوقوع في مخاطر العسر المالي، ويساهم في فتح آفاق جديدة نحو تطوير الأداء المصرفي وتوسيع نطاقه محلياً ودولياً.

ولتحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته لطبيعة موضوع الدراسة، وتم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات وتوزيعها على أفراد مجتمع الدراسة بشكل كامل والمكونة من 70 موظف في فروع المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود إهتمام لدى المصارف الإسلامية بتحليل مؤشرات الربحية للعميل طالب التمويل خاصة فيما يتعلق بمجالات الربح التشغيلي والعائد على الإستثمار ومكونات الربح العادي وغير العادي، ولكن بشكل غير كبير، كما تبين وجود إهتمام محدود في تطبيق بعض المؤشرات المالية التي تشكّل أهمية كبيرة عند اتخاذ قرار المنح مثل: مؤشر السيولة ومؤشر الرفع المالي ومؤشر دوران المدينين ودوران المخزون.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الإستمرار في تعزيز النهج الذي يتبعه المصرف قبل اتخاذ قراره بمنح التمويل من خلال اجراء التحليلات المالية لكافة أنشطة العميل والوقوف على أي مؤشر قد يسترعي نظر المحلل المالي بغرض توجيه الإدارة المصرفية نحو اتخاذ القرار السليم، المبني على تحليلات علمية وعملية فاعلة، مع ضرورة الإستمرار في إجراء كافة التحليلات المالية التي من شأنها الكشف عن الاداء المالي للمنشآت طالبة الإئتمان، إلى جانب بذل المزيد من الإهتمام نحو زيادة قدرة موظف التسهيلات في المصارف الإسلامية على تحليل القوائم المالية للشركات طالبة الإئتمان، وذلك من خلال حلقات تدريبية منتظمة وورش عمل لتبادل الخبرات والأفكار بهذا الخصوص.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

Abstract

This study aims at explaining the extent of using the financial ratios in taking funding decisions. It is an analytical study on Palestinian Islamic Banks through identifying the role of financial analysis by using financial ratios, which would provide the appropriate information to make the necessary funding decision in this regard. The study aims at contributing to the development of the Islamic banking performance so as to avoid the risk of insolvency, which will contribute to opening new horizons towards the development of banking performance and expand its activities both domestically and internationally.

To achieve the objectives of this study, the researcher followed the descriptive analytical method due to its relevance to the nature and the subject of the study. A questionnaire was designed as a tool for data collection and was distributed to the study sample which consisted of 70 employees in the branches of Islamic banks operating in the Gaza Strip.

The study reached the following findings: Islamic banks have enough but not great interest in analyzing the profitability indicators of creditor especially in regard with the areas of the operating profit and return on investment and the components of the ordinary and the extraordinary profit. The findings also show that Islamic banks have a limited interest in the application of some of the financial indicators should be deemed of great importance when making the granting decision such as: Liquidity and leverage, receivable turnover, and inventory turnover.

The study recommended that there is need to continue to promote the approach of the bank before making the credit granting decision through making analysis for the client's activities and investigate any indicator that may draw the attention of the financial analyst so as to direct the administration to take the right decision that is based on effective scientific analyzes. There is also a need to continue making all the financial analyses that would disclose the financial performance of organizations requesting credit. The study also recommends paying more attention to developing the capacity of the Islamic banks' employees in regards with the analysis of the financial statements of companies or organizations requesting credit, through regular training and workshops to exchange experiences in this regard.

صفحة اقتباس (الآية القرآنية)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

[سورة التوبة:105]

الإهداء

إلى من أسأل الله أن يحفظهما، والدي ووالدتي،،

إلى من أتمنى لهم كل خير، إخواني وأخواتي الأعزاء،،

إلى أصدقائي الطيبون،،

إلى زملائي الكرام،،

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع،،

أُهدى هذا البحث،،

شكرٌ وتقديرٌ

الحمد لله أولا وأخيراً سبحانه وتعإلى على عظيم نعمه التي لا تعد ولا تحصى وعلى فضله وكرمه الذي لا يرد وعلى أن هدانا وجعلنا مسلمين، له الحمد والشكر على أن وفقني لإتمام هذه الرسالة، والصلاة والسلام على نبينا الكريم محمد الطاهر الأمين، وعلى آل بيته الطاهرين وصحابته الغرّ الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

كما أتقدم بالشكر لجميع من قدّم لي المساعدة في إنجازي لهذه الرسالة، وأخص بالذكر أستاذي الدكتور الفاضل / **علي عبد الله شاهين**، على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة، الذي لم يدّخر جهداً أو وقتاً في إتمام هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذين الكريمين:

الأستاذ الدكتور / **سالم عبد الله حلس**

الأستاذ الدكتور / **جبر إبراهيم الداعور**

على تفضلهما بمناقشة الرسالة وإثرائها بملاحظتهما القيمة التي كان لها الأثر العظيم في تحسين الرسالة.

ولا أنسى الأخ الفاضل/ أ. **خليل أبو كويك** لتعاونه الكبير في إتمام التنسيق للبحث، وأيضا الأخ الفاضل/ أ. كمال أبو سخيلة لمساعدته لي في التحليل الإحصائي، وإلى زملائي وزميلاتي في العمل الذين ساندوني ووقفوا بجانبي في إتمام هذا العمل المتواضع، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم وساعد على إنجاح هذه الدراسة وإتمامها،،

الباحث

معتصم أيمن الحلو

فهرس المحتويات

إقـــــرار ..... ب
نتيجة الحكم على الأطروحة ..... ت
ملخص الدراسة باللغة العربية ..... ث
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية ..... ج
صفحة اقتباس (الآية القرآنية) ..... ح
الإهداء ..... خ
شكرٌ وتقديرٌ ..... د
فهرس المحتويات ..... ذ
قائمة الجداول ..... ز
قائمة الملاحق والأشكال ..... ش
الفصل الأول الإطار العام للدراسة 1
1.1 المقدمة 2
1.2 مشكلة الدراسة: 3
1.3 أهداف الدراسة: 4
1.4 أهمية الدراسة: 5
1.5 فرضيات الدراسة: 5
1.6 أنموذج الدراسة: 6
1.7 الدراسات السابقة: 7
1.8 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة: 17
1.9 مصطلحات الدراسة: 17
الفصل الثاني مقومات بناء القرار التمويلي في المصارف الإسلامية 19
2.1 المقدمة 20
2.2 مراحل العمليات التمويلية في المصارف الإسلامية 21
2.2.1 دراسة الحاجة للتمويـل. 21
2.2.2 شروط إشباع حاجة العميل للتمويل من المصارف الإسلامية: 22
2.2.3 دراسة طلب العميل المقدّم للتمويـل 22
2.2.4 الشروط الواجب توفرها في الضمانات لدى المصارف الإسلامية: 28
2.2.5 طرق تقييم الضمانات: 29
2.2.6 حالات تصفية الضمانات في المصارف الإسلامية: 30

2.3 ضوابط القرار التمويلي الإسلامي. 30
2.3.1 الضوابط العقائدية. 30
2.3.2 الضوابط المصرفية. 32
2.4 معايير القرار التمويلي الإسلامي. 32
الفصل الثالث التحليل المالي ودوره في القرار التمويلي 34
3.1 المقدمة: 35
3.2 ماهية التحليل المالي: 36
3.3 مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي واستخداماته: 38
3.4 الجهات المستفيدة من التحليل المالي 39
3.5 أسس ومعايير التحليل المالي: 41
3.6 أدوات التحليل المالي 43
3.7 مقومات ومبادئ التحليل المالي بالنسب المالية : 48
3.8 محددات التحليل المالي 49
3.9 أساليب التحليل المالي للبيانات المالية 50
الفصل الرابع منهجية الدراسة 53
4.1 مقدمة 54
4.2 أسلوب الدراسة 54
4.3 طرق جمع البيانات 54
4.4 مجتمع الدراسة وعينتها 55
4.5 أداة الدراسة 56
4.6 صدق الإستبانة: 57
4.7 ثبات الإستبانة: 63
4.8 الأساليب الإحصائية المستخدمة: 64
الفصل الخامس تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة 66
5.1 المقدمة: 67
5.2 تحليل فقرات الإستبانة واختبار الفرضيات: 70
الفصل السادس النتائج والتوصيات 82
6.1 النتائج: 83
6.2 التوصيات: 84
المصادر والمراجع 85
الملاحق 91

قائمة الجداول

جدول (4.1): يوضح حجم مجتمع الدراسة 55
جدول (4.2): درجات المقياس 57
جدول (4.3): معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور " ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات الربحية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " والدرجة الكلية للمحور 58
جدول (4.4): معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور " ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات دوران المدينين لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " والدرجة الكلية للمحور 59
جدول (4.5): معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور " كيف يؤثر مؤشر دوران المخزون لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " والدرجة الكلية للمحور 60
جدول (4.6): معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور " ما مدى استخدام مؤشرات الرافعة المالية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " والدرجة الكلية للمحور 61
جدول (4.7): معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور " ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات السيولة لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " والدرجة الكلية للمحور 62
جدول (4.8): معامل الإرتباط بين درجة كل محور من محاور الإستبانة والدرجة الكلية للاستبانة 63
جدول (4.9): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة 64
جدول (5.1): توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس 67
جدول (5.2): توزيع مجتمع الدراسة حسب الفئة العمرية 67
جدول (5.3): توزيع مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة 68
جدول (5.4): توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي 68
جدول (5.5): توزيع مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي 69
جدول (5.6) عدد الموظفين القادرين على التحليل المالي بالشكل السليم 69
جدول (5.7): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الأول "ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات الربحية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " 71
جدول (5.8): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الثاني ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات دوران المدينين لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " 73
جدول (5.10): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الثالث " كيف يؤثر مؤشر دوران المخزون لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " 75

جدول (5.11): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الرابع " ما مدى استخدام مؤشرات الرافعة المالية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " 77
جدول (5.12): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الخامس " ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات السيولة لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " 79

قائمة الملاحق والأشكال

ملحق (1): قائمة بأسماء المحكمين: ..... أ
ملحق (2): الإستبانة ..... ب
شكل رقم (1.1):متغيرات الدراسة..... 6

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

أدى التطور الكبير في المجالات الإقتصادية والعملية في العصر الحاضر إلى ارتقاء شركات صغيرة عدة إلى شركات كبيرة وأصبحت ذات تأثير ملحوظ على نمو الإقتصاد العالمي، ورافق ذلك تزايد أهمية المعلومات المحاسبية والتحليل المالي، وتعزيز دوره وآفاق استخدامه في استكشاف الإفلاس والخسارة التي قد تتعرف إليها تلك الشركات.

ويشكّل التحليل المالي لأنشطة المنظمات التجارية والصناعية والنتائج التي تُفصح عنها أهمية كبيرة للعديد من الأطراف ذات المصلحة والمهتمة بمعرفة أدائها، حيث أصبح التركيز على استخدام القوائم المالية وإجراء التحليل المالي لها هو الأسلوب الأمثل للوقوف على مدى كفاءة هذه المنظمات والحكم على أدائها ومعرفة وتحديد نقاط القوة والضعف فيها بهدف تمكينها من الوصول إلى فهم أعمق لمراكزها المالية لتصبح بذلك أكثر قدرة على المنافسة واتخاذ القرارات المالية الرشيدة، مما يساعد رجال المصارف على اتخاذ القرارات السليمة بناءً على معطيات المراكز المالية والتحليلات المالية لها (لرضي،2005م).

وتُمثل المصارف التجارية الإسلامية قطاعا مهماً في الإقتصاد الوطني، وتلعب دوراً رئيسياً في دعمه وتطويره، ومكاناً أكثر أماناً بين المدخرين والمستثمرين من حيث إيداع الأموال وإعادة استثمارها، كما أن ضرورة تقويم أداء المصارف يعد أساساً لتحديد مهاراتها في إدارة أصولها بالشكل الأمثل ولإظهارها قدرتها على تحسين وتطوير نوعية عملها، ويعطي تقويم الأداء من خلال المؤشرات المالية صورة واضحة لحقيقة المراكز المالية لتلك المصارف، ويبين قدرتها على سداد التزاماتها المترتبة عليها ويحدد ربحيتها وسيولتها المالية(زيود وآخرون،2005م).

فإذا كانت الودائع هي التي تمثل المصدر الرئيس لأموال المصارف، فإن التمويلات تعد الاستخدام الرئيس لتلك الأموال، وإن عملية التمويل في المصارف الإسلامية هي الخدمة الأساسية التي تقدمها للعملاء، وهي في الوقت نفسه تعد المصدر الأول لربحيتها وسيولتها، ونظراً إلي أن المصارف الإسلامية تستثمر أموالاً بنسب مرتفعة، فإن ذلك يُوجب عليها اختيار

الوسائل الملائمة لتوفير ظروف التأكد، والتقليل من مخاطر القرارات التمويلية التي تتخذها إلي أدنى حدودها الممكنة.

لذلك تعتمد المصارف على التحليل المالي للقوائم المالية لعملائها لتفسير وتقييم دلالات القوائم المالية بشكل كبير، سواءً لأغراض الإستثمار أو لأغراض التمويل حيث تتم من خلاله تقييم حالة العميل طالب التمويل بشكل دقيق من حيث ملاءته المالية وقدرته على السداد مما يساعدها على اتخاذ القرار الملائم.

ويتشكل القطاع المصرفي العامل في فلسطين من ستة عشر مصرفاً يعمل تحت مظلة سلطة النقد الفلسطينية والتي تتكون من سبعة بنوك محلية وثمانية عربية وبنك أجنبي، المصارف الإسلامية التي تعمل في فلسطين هما المصرف الإسلامي الفلسطيني والمصرف الإسلامي العربي فقط واللذان هما محل الدراسة (سلطة النقد الفلسطينية، 2016م).

لذلك فإن هذه الدراسة تأتي للوقوف على مدى استخدام النسب المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عند اتخاذ القرار التمويلي اللازم في هذا الخصوص.

1.2 مشكلة الدراسة:

تُستخدم ودائع المصارف الإسلامية التي تمثل مصادر الأموال الرئيسة في تمويل مشاريع الإستثمار للأفراد والشركات مع المحافظة على ربحيتها وسيولتها. حيث يتوجب عليها الحرص على إتباع قواعد وأساليب تسمح لها بالتأكد من قدرة المدين على السداد في تاريخ الإستحقاق مستعينة بخبرات العاملين لديها في تحليل المركز المالي للعميل، والجدوى الإقتصادية للمشروع الذي يتم الإتفاق عليه والتاريخ التمويلي للعميل وسمعته التي تتضمن حق المصرف في استرداد أمواله في تواريخ استحقاقها، وبالتالي فإن مهمة المصارف الإسلامية ليست مقتصرة على تحقيق الربحية فقط، بل تمتد إلى مجالات المساهمة في التطور الإقتصادي والمجتمعي ورفع الوعي المصرفي الإسلامي اللازم في هذا الشأن.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية من قِبل المصارف الإسلامية الفلسطينية؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة التالية:

1. ما مدى استخدام المصرف الإسلامي لمؤشرات الربحية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل؟
2. ما مدى استخدام المصرف الإسلامي لمؤشرات دوران المدينين لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل؟
3. ما مدى استخدام المصرف الإسلامي لمؤشرات دوران المخزون لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل؟
4. ما مدى استخدام المصرف الإسلامي لمؤشرات الرافعة المالية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل؟
5. ما مدى استخدام المصرف الإسلامي لمؤشرات السيولة لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل؟

1.3 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي بيان مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من خلال:

1. تحليل دور النسب المالية في دعم عملية اتخاذ القرار خاصة فيما يتعلق بمنح التمويل في المصارف الإسلامية.
2. التغلب على معوقات بناء القرار التمويلي في المصارف الإسلامية.
3. معرفة العوامل المؤثرة على استخدام النسب المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

1.4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع الذي تتناوله حيث يعتبر استخدام التحليل المالي والنسب المالية من الأدوات المهمة في تزويد الجهات المختلفة بالمعلومات الصحيحة في اتخاذ قرارات منح التمويلات، ولأن الأنشطة التمويلية في المصارف الإسلامية هي الأكثر أهمية، لذلك فإن هذه الدراسة تساهم في إظهار الصورة الواقعية التي تطبقها المصارف عند اتخاذ قرارها التمويلي، الأمر الذي سوف ينعكس أحياناً على توجيه المختصين في تلك المصارف نحو تصويب أوضاعها وتحقيق الفائدة المرجوة منها وإبراز المخاطر والعوائد المتوقعة بشكل يحقق لهذه المصارف العائد المجزي والكفاءة في توظيف مواردها المتاحة، وعليه فإن توفير المعلومات المناسبة لمتخذي البيانات المالية لاتخاذ قرارهم اللازم في هذا الشأن، الأمر الذي يساهم في تطوير الأداء المصرفي الإسلامي وتجنب الوقوع في مخاطر العسر المالي ويساعد في فتح آفاق جديدة نحو تطوير الأداء المصرفي وتوسيع نطاقه محلياً ودولياً.

1.5 فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

1. تستخدم المصارف الإسلامية الفلسطينية مؤشرات ربحية العميل طالب التمويل عند اتخاذ القرارات التمويلية.
2. تستخدم المصارف الإسلامية الفلسطينية مؤشرات دوران المدينين للعميل طالب التمويل عند اتخاذ القرارات التمويلية.
3. تستخدم المصارف الإسلامية الفلسطينية مؤشرات دوران المخزون للعميل طالب التمويل عند اتخاذ القرارات التمويلية.
4. تستخدم المصارف الإسلامية الفلسطينية مؤشرات الرافعة المالية للعميل طالب التمويل عند اتخاذ القرارات التمويلية.
5. تستخدم المصارف الإسلامية الفلسطينية مؤشرات السيولة للعميل طالب التمويل عند اتخاذ القرارات التمويلية.

1.6 أنموذج الدراسة:

للتحقيق هدف الدراسة تم استخدام النموذج الذي يظهر فيه ما إذا كانت هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة ويوضح الشكل (1.1) هذه المتغيرات.

شكل رقم (1.1) متغيرات الدراسة

المصدر: إعداد الباحث إستناداً إلى دراسات سابقة.

1.7 الدراسات السابقة:

أولاً الدراسات العربية:

1. دراسة (سعادة،2015م) بعنوان "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها"، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من أجل الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة الجزائرية، واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، وبالتالي إبراز دور التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء وترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة، والتعرف على حقيقة الوضع المالي لها.

وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المؤسسة استطاعت تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أنها كانت قادرة على تمويل إستثماراتها عن طريق مواردها الثابتة، وذلك من خلال تقييم نسب التمويل، كما تبين أن المؤسسة غير مُثقلة بالديون وهي تحتفظ بقدرٍ كافٍ من السيولة، الأمر الذي يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها وكذلك تسديد إلتزاماتها.

وأوصت الدراسة بضرورة إستغلال الأصول المتواجدة لديها لأنها تحتفظ بأصول زائدة عن حاجتها أو يتم التصرف بتلك الأصول بما يضمن أعلى درجات الإستفادة من ذلك.

2. دراسة (التميمي ووجر، 2013م) بعنوان "دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح".

هدفت الدراسة إلى تقييم جودة الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية من خلال مجموعة من النسب المالية، حيث تم احتساب أثر كل من أساس الإستحقاق والأساس النقدي على عنصر الربح، وبيان الإختلاف بينهما والوقوف على وضعية أداء المؤسسة موضع الدراسة في ضوء حجم ونوعية التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية، والتي يمكن من خلال إظهار النسب المرتبطة بها والكشف عن السلبيات والإيجابيات بصرف النظر عن العناصر المرتبطة بدورة الإستغلال.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن استخدم المؤسسة موضع الدراسة أساس الإستحقاق يظهر تحقيق نسب ربحية موجبة عالية على الرغم من أنها كانت منخفضة بالمقارنة مع

السنوات السابقة، في حين أظهرت النتائج المستندة على الأساس النقدي إلى إنخفاض جميع النسب وظهورها بشكل سالب باستثناء نسبة كفاية التدفقات النقدية.

وأوصت الدراسة بأهمية تقييم جودة الأرباح باستخدام النسب المالية المستندة إلى حسابات النتائج على أساس الإستحقاق لبيانات قائمة التدفقات.

3. دراسة (حارن،2009م)"دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي".

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي بالمصارف السودانية ودراسة حالة خمسة من المصارف السودانية، وتتبع أهمية هذه الدراسة من الفائدة التي يمكن أن تجنيها المصارف السودانية لاستفادتها من التحليل المالي فيما يتعلق بإبراز المخاطر والعوائد المتوقعة بشكل يحقق لهذه المصارف العائد المجزي والكفاءة في توظيف الموارد، كما تهدف الدراسة إلي تقييم أهمية التحليل المالي في دعم عملية اتخاذ القرار خاصة فيما يتعلق بمنح التمويل المصرفي.

وكانت أهم نتائج الدراسة أنّ جودة الضمانات وكفاءتها لا تكفي لتحقيق السلامة المصرفية، ونتائج التحليل المالي الشامل تعطي صورة دقيقة وموثوقة عن المشروع المراد منح التمويل له وبالتالي تمثل الأساس في تحديد قرار منح التمويل المصرفي، استخدام التحليل المالي في تقييم المشروعات يساعد على الحصول على تصنيف ائتماني منصف للعملاء.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع نموذج تحليل مالي متكامل يتم استخدامه لتحليل المشروعات قبل قرار منح التمويل المصرفي، وأهمية إنشاء وكالات وطنية تُعنى بتصنيف العملاء للمصارف تصنيفاً ائتمانياً يتمتع بالموثوقية.

4. دراسة (هادي،2006م): "مشكلة الديون المتعثرة بالمصارف السودانية"(حالة بنك التضامن الإسلامي).

هدفت الدراسة إلى التركيز على مشكلة الديون المتعثرة بالمصارف السودانية لما لها من آثار سلبية على التنمية الإقتصادية الشاملة في البلاد بالتحديد على تجربة بنك التضامن الإسلامي خلال الفترة 2000-2004 واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الحالة موضع الدراسة باختيار عينة طبقية وقد بلغ حجم المجتمع المبحوثة 58 موظفاً.

وتوصلت الدراسة إلي ضرورة إقناع إدارة وموظفي المصرف بأهمية استخدام الوسائل العلمية والعملية في عملية منح التمويل بغرض الحد من ظاهرة الديون المتعثرة في المصرف خلال الأعوام الأخيرة من فترة الدراسة وذلك ناتج عن الجهد المبذول من قبل الإدارة في سبيل

التحصيل واسترداد الديون المتعثرة، وأسفرت الدراسة أيضاً عن اهتمام إدارة المصرف بمتطلبات المرحلة وتعميق دراسات الجدوى في مشروعات ذات جدوى اقتصادية واجتماعية وانتقاء العملاء المتميزين كان له أثر إيجابي في الحد من الديون المتعثرة.

وأوصت الدراسة بضرورة توفير معلومات كافية عن العملاء قبل منح التمويل لهم لمعرفة إن كان عليهم أي التزامات من جهات أخرى مع ضرورة التحقق من الجدوى الإقتصادية للمشروعات بإجراء دراسة جدوى مبدئية وتفصيلية وافية مع أخذ الضمانات الجيدة والكافية ومتابعة العملاء للسداد حسب تواريخ الإستحقاق والالتزام التام بتوجيهات المصرف المركزي وما يصدر من منشورات وموجهات تحد من الظاهرة.

5. دراسة (طاشمان،2004م): "مدى استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ قرارات الإستثمار والإقراض من قبل المصارف وشركات التأمين الأردنية ".

هدفت الدراسة إلي التعرف على مدى استخدام النسب المالية من قبل مسؤولي الإقراض في المصارف التجارية ومسؤولي الإستثمار في المصارف التجارية وشركات التأمين الأردنية في عملية اتخاذ القرارات الإقراضية والإستثمارية، كما هدفت إلي التعرف على أهم النسب المالية المستخدمة من قبلهم في اتخاذ قرارات الإقراض والإستثمار، وأيضا إلي معرفة أهم المشاكل والمعوقات التي تتعلق باستخدام النسب المالية.

وخلصت الدراسة إلي أن مسؤولي الإقراض ومسؤولي الإستثمار يستخدمون التحليل بالنسب المالية، بدرجة كبيرة جداً لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الإقراضية والإستثمارية، كما تبين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مسؤولي الإقراض ومسؤولي الإستثمار في استخدام مجموعة نسب الربحية ومجموعة نسب السوق أو الإستثمار ومجموعة نسب التدفقات النقدية.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة استخدام النسب المالية التي تساعد مسؤولي الإقراض في اتخاذ قراراتهم وهي نسبة المديونية، ونسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة صافي رأس المال العامل، ونسبة التدفق النقدي من العمليات إلى إجمالي المطلوبات.

6. دراسة (السروجي، 2004)م:"مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية في الأردن".

هدفت الدراسة إلي مقارنة أداء المصرف الإسلامي الأردني مع أداء المصارف التقليدية في الأردن خلال الفترة 1992-2001 باستخدام مجموعة من النسب المالية المعمول بها في المصرف الإسلامي الأردني مقارنة بالنسب المالية المستخدمة في المصارف التقليدية.

وتلخصت نتائج التحليل بعدم وجود فروقات بين أداء المصرف الإسلامي الأردني وأداء المصارف التقليدية باستخدام القيمة الدفترية للعائد على السهم ونسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الإستثمار ونسبة استثمار الودائع، أما باقي النسب فقد أظهرت فروق متوسطاتها مع المصارف التقليدية.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة المصارف الإسلامية لنسبة السيولة السريعة، مع العلم أن هذه التوصية لا تعني عُسر المصارف الإسلامية من ناحية السيولة، ولكنها تعني أن مقدرتها على تسييل استثماراتها أقل من مقدرة المصارف التقليدية الأخرى على ذلك، ولعل ذلك يعود إلى طبيعة الإستثمارات التي تقوم المصارف الإسلامية بتوظيف أموالها فيها، ولذلك على المصارف الإسلامية زيادة توظيف أموالها في الإستثمارات قصيرة الأجل، وعلى المصارف الإسلامية المحافظة على ربحيتها مقارنة مع باقي المصارف التقليدية، بمحاولتها تحقيق عائد مجزي للأموال المستثمرة لديها.

7. دراسة (الجعافرة،2002)م: بعنوان "استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف العاملة في الأردن":

هدفت الدراسة إلي بيان أهمية استخدام عمليات التحليل المالي والإئتماني لطالبي التمويل أو عمليات التمويل في المصارف الإسلامية قبل عملية اتخاذ قرار المنح فيها وأظهر الباحث إمكانية التنبؤ لنجاح أو فشل الشركات في سداد قيم التمويلات المصرفية عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية المقدمة من تلك الشركات طالبة الإئتمان، واعتمدت الدراسة على البيانات الأولية التي تم جمعها عن طريق الإستبانة الموزعة على المصارف الإسلامية الأردنية.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية تتخذ بطريقة صحيحة وأن النسب المالية التي تستخدمها تؤثر على اتخاذ القرارات التمويلية لديها، كما توصلت الدراسة إلي وجود عدد من القرارات التمويلية تم اتخاذها وحققت نجاحاً بنسبة متدنية مقارنة مع إجمالي القرارات التي تم اتخاذها.

وأوصت الدراسة على ضرورة إجراء بعض التعديلات على سياسات منح التسهيلات والإجراءات المتبعة من خلال تحديثها وتطويرها وضرورة التركيز على النسب المالية ذات العلاقة المباشرة باتخاذ القرار الإئتماني.

8. دراسة(حراحشة،1999م): تقييم كفاءة المصرف الإسلامي الأردني(دراسة تحليلية مقارنة).

هدفت الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للمصرف الإسلامي الأردني كمصرف إسلامي وبيت التمويل الكويتي مع المصرف العربي المحدود، وتم التعرض لمؤشرات الربحية، ومعدلات التوظيف وأداء أسعار الأسهم في الأسواق المالية وكفاءة التشغيل والكفاءة الإدارية.

وكانت أهم النتائج هي أن المصرف الإسلامي الأردني والمصرف العربي يتعرضان لمخاطر رأس المال ومخاطر السيولة، أما مخاطر عدم السداد فإن المصارف الإسلامية تتعرض لها بشكل لا يؤثر على الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى مدى أهمية كفاءة التشغيل كمتغير مؤثر على الأرباح لدى المصرف الإسلامي الأردني والمصرف العربي وبأنه ذو دلالة إحصائية.

وأوصت الدراسة بضرورة توجه المصارف الإسلامية نحو وسائل التمويل طويل الأجل وذلك من أجل المساهمة في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية وعدم التركيز على وسائل الإستثمار قصيرة الأجل، وأن تعمل المصارف الإسلامية على توسيع قاعدة القرض الحسن لذوي الإحتياجات من أبناء المجتمعات الإسلامية وأن تعمل بعدم الإسترشاد بالفوائد المصرفية واتجاهاتها عند منح الأرباح على العوائد المودعة إليها لضمان سلامة العمل المصرفي الإسلامي.

9. دراسة (معلا، ظاهر، 1999م): بعنوان "العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الإئتمانية في المصارف الأردنية" (دراسة ميدانية):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد الإدارة في المصارف الأردنية على معايير موضوعية يتم على أساسها تقييم أهلية العميل للحصول على التسهيلات الإئتمانية المباشرة، ثم تحديد هذه المعايير، وتحديداً للأهمية النسبية للقرار الخاص بمنح التسهيلات الإئتمانية المباشرة.

وكانت أهم نتائج الدراسة قيام المصارف باستخدام مجموعة من المعايير المالية والمحاسبية والتسويقية والتجارية والإقتصادية والإدارية، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى، مثل

مركزية المخاطر، وأن هذه المعايير تختلف بالنسبة لاهميتها النسبية في قرار منح التسهيلات الإئتمانية، حيث كانت المعايير القانونية والتشريعية المرتبطة بالسياسة الإئتمانية المصرفية ومركزية المخاطر ذات أهمية أكبر من غيرها من المعايير الأخرى.

وأوصت الدراسة بضرورة استخدام نموذجاً وصفيا يحدد العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الإئتمانية المباشرة وأكثرها استخداما من قبل المصارف الأردنية بشأن العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الإئتمانية المباشرة.

10. **دراسة (الحسيني،1995م): بعنوان "الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي":**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإتجاهات المعاصرة والتطورات المختلفة التي حدثت في كل جانب من جوانب التحليل المالي، إلى جانب إبراز الطاقات الخلاّقة لهذا الفرع المهم من فروع المعرفة في خدمة المجتمع ككل وخدمة كل جهة من الجهات المعنية والمستفيدة منه.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تطبيق النسب المالية يساهم في الدفع بعجلة التنمية ويساهم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات،والتركيز على خدمة متخذ القرار عن طريق إمداده بالمعلومات الكافية والمتنوعة والمفيدة والملائمة لمساعدته في رسم أفضل السياسات اللازمة لتطوير الأداء.

وأوصت الدراسة بضرورة استخدام النسب المالية بالنظر إلى دورها في تقديم المعلومات اللازمة لترشيد اتخاذ القرارات، كما أوصت بضرورة استخدام مجموعة متعددة ومتنوعة من الوسائل العلمية للتحليل المالي وعدم الإقتصار على وسيلة واحدة، وعليه فإن القوائم المالية هي ليست المدخلات الوحيدة لعملية التحليل المالي، بل هناك معلومات أخرى مهمة مالية وغير مالية داخلية أو خارجية، وبالتالي ضرورة الإهتمام بمصادر هذه المعلومات وتحقيق أقصى كفاءة ممكنة لعملية الربط بين المستخدمين وخاصة المحللين الماليين.

11. **دراسة (غرايبة، ويعقوب،1987م): بعنوان "استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن":**

هدفت الدراسة إلى صياغة نموذج رياضي باستخدام النسب المالية للتمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة قبل حدوث التعثر بسنة واحدة على الأقل، لاستخدامه في التنبؤ بتعثر الشركات، ولهذا الغرض حددت الدراسة أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة الأردنية، وتم ذلك بتحليل ثلاثين نسبة مالية

استخلصت من القوائم المالية لعينة من عشرين شركة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي، نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر حتى العام 1984.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي تصميم نموذج يتضمن ستة نسب مالية تساعد على التنبؤ بتعثر الشركات ولعدة سنوات قبل التعثر أهمها: المبيعات إلى مجموع الأصول، المبيعات إلى حقوق الملكية، المبيعات إلى حقوق الملكية، حقوق المساهمين إلى مجموع الالتزامات، حقوق المساهمين إلى الموجودات الثابتة، التدفق النقدي إلى مجموع الأصول.

وأوصت الدراسة بضرورة استخدام هذه النسب عند تقييمهم للقروض الممنوحة، والقروض قيد الدراسة، حيث يمكنهم من التنبؤ بتعثر الشركات في وقت مبكر وتجنب خسائر مالية ناجمة عن عدم مقدرة الشركة المقترضة على تسديد التزاماتها في المستقبل.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. **(Singh and Schmidgall,2012): "Does financial performance depend on hotel size? Analysis of the financial profile of the US lodging industry".**

دراسة (سينغ، وشميدغل،2012م) بعنوان: "هل يتوقف الأداء المالي على حجم الفندق؟ دراسة تطبيقية على الحالة المالية لصناعة الفندقة الأمريكية"

هدفت الدراسة إلي بيان دور النسب المالية في اتخاذ القرارات عند المديرين التنفيذيين في قطاع الفنادق في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال استخدام عدد 36 نسبة مالية، كما تم تصميم استبانة لتحقيق هذا الغرض مكونة من معلومات حول درجة استخدام النسب المالية، وقد تم توزيعها على المدراء الماليين للفنادق في الولايات المتحدة الأمريكية والمكونة من 500 مدير، كما تم اختيار مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية.

وكان أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي أن نسبة الربحية ونسب التشغيل تعتبر النسب المالية التي يستخدمها المديرون التنفيذيون في اتخاذ قراراتهم.

وأوصت الدراسة بضرورة الإستمرار والحرص على استخدام تلك النسب إلى جانب مجموعة من النسب الأخرى عند اتخاذ أو بناء القرار التمويلي.

2. **(Turen, Seref, 2005): "Performance and Risk Analysis of the Islamic Banks (Case study of Bahrain Islamic Bank)**

دراسة (صيرف تورن، 1995م) بعنوان: "الأداء وتحليل المخاطر في المصارف الإسلامية (دراسة حالة بنك البحرين الإسلامي)".

هدفت الدراسة إلي بيان تحليلات المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية والعائد المتوقع من أدائها من خلال بناء نموذج يتعلق ببنك البحرين الإسلامي، وقد اعتمد النموذج على تحليل النسب المالية وتحليل أرصدة العملاء لديه.

وكانت من أهم نتائج الدراسة أن بنك البحرين الإسلامي حصل على عائد أكبر من تلك التي حصلت عليها المصارف الأخرى في المنطقة المحيطة به، كما تبين من خلال تحليل المحفظة الإئتمانية أن سهم بنك البحرين الإسلامي كان هو الأفضل بسبب التنوع في المحفظة التي قام باستثمارها، كما أوضحت الدراسة أن مفهوم المشاركة في الأرباح الذي تعتمد عليه المصارف الإسلامية قادر على أن يحقق ربحية أعلى وبنسبة مخاطرة أقل من المصارف التقليدية.

وأوصت الدراسة بضرورة توعية المستثمرين لخوض مجال الإستثمار في المصارف الإسلامية لما تُحققه من ربحية عالية واستقرار في أسعار أسهمها، وأن ذلك يعود بالفائدة على المجتمع الإسلامي ككل.

3. (Weisele, 1991): "An Empirical Model for Classifying Predicting the performance of Federally Insured and Savings Association".

دراسة(ويسل، 1991م) بعنوان: نموذج تجريبي لتصنيف وتوقع أداء جمعية الادخار الاتحادية.

هدفت الدراسة إلي تحليل أداء العديد من مؤسسات الإقراض في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة (1988- 1984)م، حيث تم تقسيم هذه المؤسسات إلي ثلاث مجموعات وهي: مجموعات ذات وضع مالي جيد، مجموعات ذات وضع مالي مستقر، مجموعات ذات وضع مالي غير جيد، وتم أخذ خمسة عشرَ نسبة مالية وتم تحليل هذه النسب المالية تمهيداً لصياغة نموذج يعمل على تصنيف المؤسسات التي تم اختيارها كعينة للدراسة ضمن إحدى المجموعات الثلاث السابق ذكرها.

كان من أهم نتائج هذه الدراسة الوصول إلى نموذج يتكون من سبع نسب مالية تعمل على تصنيف المؤسسات وفقاً لمستوى أدائها، كما بينت الدراسة أهمية استخدام النسب المالية في التنبؤ بعمل مؤسسات الإقراض وأسباب إفلاسها وخسارتها، كما تبين صلاحية هذا النموذج للتنبؤ بفشل المؤسسات قبل عامين من وقوع الفشل.

وأوصت الدراسة بالتركيز على استخدام النموذج المقترح للتنبؤ بوضع العميل قبل عملية إقراضه تجنباً لتعرض شركات الإقراض إلى الإفلاس خاصة تلك التي لا تتبع أسلوب التحليل المالي وما ينتج عنه من إقراض عملاء غير مؤهلين للإقتراض ولا يمكنهم السداد في الوقت المحدد.

4. (Houghton and Woodliff, 1987): "The Financial Ratios Predication of Corporate Success and Failure".

دراسة (هوتون، ووود لايف،1987م) بعنوان: استخدام النسب المالية للتنبؤ بنجاح أو فشل الشركات.

هدفت هذه الدراسة إلي اكتشاف القدرة والقوة التنبؤية للنماذج التي تعتمد على النسب المالية والمبنية عليها، حيث كانت هذه النماذج مكونة من خمس نسب مالية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن القدرة التنبؤية للنماذج تتوقف على مدى مصداقية البيانات المالية المستخلصة منها النسب المالية التي تقوم بتشكيل النماذج، كما توصلت الدراسة الي بيان مدى كفاءة مستخدم النماذج على تفسير المؤشرات المستخلصة منها، كما وبينت الدراسة أنه عندما تكون نسبة العائد على الأصول (ROA)أقل من النسب المعيارية المتعارف عليها في السوق فهذه تكون في الشركات الفاشلة، ونسب توزيع الأرباح تكون منخفضة مقارنة مع غيرها من الشركات المنافسة.

وأوصت الدراسة بضرورة وجود مراكز بحثية مستقلة خاصة لديها القدرة التنبؤية بمدى مصداقية البيانات المالية وذلك لإعطاء صورة حقيقية عن وضع الشركات بشكل عام.

5. **(Anderson, and others 1981): "The Usefulness of Accounting and Information Disclosed in Corporate Annual Report Institutional Investor".**

دراسة (أندرسون، وآخرون،1981م) بعنوان: فائدة المحاسبة، المعلومات المعلنة في التقرير السنوي لشركات الإستثمار.

هدفت الدراسة إلى توضيح المصادر التي يتم الإعتماد عليها من قبل المستثمر لاتخاذ قرار استثماري يعمل على التقليل من المخاطر التي يتعرض لها.

وتوصلت هذه الدراسة إلي أن من أهم المصادر التي يعتمد عليها المستثمر للحصول على المعلومات هي القوائم المالية المدققة للعميل، وكذلك يعتمد المستثمر على معلومات لا تحتويها القوائم المالية ومنها البيانات الإدارية وتتمثل بالحوافز والمكافآت لأعضاء مجلس الادارة، والبيانات عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة والبيانات التشغيلية والمستقبلية، وإلي عدم احتواء التقارير المالية على العديد من بنود المعلومات الواجب توفرها في التقارير المالية التي يحتاج إليها المستثمر.

وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة القوائم المالية للشركات المنوي الإستثمار بها قبل عملية اتخاذ القرار الإستثماري، لما له من أهمية كبيرة في معرفة الوضع العام للشركة وهل تعتبر من الشركات الرائدة في مجالها أم هي مجرد شركات عادية أو ضعيفة.

1.8 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات تتعلق باستخدام التحليل المالي والإئتماني لطالبي التمويل قبل اتخاذ القرار اللازم في هذا الخصوص بهدف ترشيد متخذي القرار التمويلي في اتخاذ القرار السليم الذي يجنبهم الوقوع في مشكلات التعثر أو العسر المالي لطالبي الإئتمان، وفي ضوء ما سبق فإن هذه الدراسة تأتي لتستكمل تلك الدراسات من حيث الوقوف على الأساليب المثلى التي يتعيّن استخدامها في التحليلات المالية أو الإئتمانية والتي تُمكّن مُتّخذ القرار من اتخاذ قراره السليم من حيث المنح أو الإحجام عن ذلك لتفادي مشكلات تعثر الشركات أو الأفراد طالبي الإئتمان.

وبذلك فإن هذه الدراسة سوف تهتم بمعرفة مدى اعتماد المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على التحليل المالي في اتخاذ القرار التمويلي، وكيفية الاستفادة من التحليل المالي في التوصل الي تقييم دقيق لوضع العميل طالب التمويل قبل اتخاذ القرار، وكذلك للتنبؤ بأوضاع العملاء الحاليين الذين يرغبون برفع السقوف المالية أو تجديدها من حيث التعثر أو الإستقرار، الأمر الذي من شأنه تعزيز المركز المالي للمصرف والمحافظة على سلامة أداء المحفظة التمويلية، وبالتالي زيادة نمو حجم المصرف وثبات استقرار أسهمه في السوق المالي، مما يقوي من قدرته التنافسية والصمود أمام المصارف التقليدية الأخرى.

1.9 مصطلحات الدراسة:

الإئتمان المصرفي: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواءً أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد".

القروض المصرفية: تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الإئتمانية ويحتوي على مفهوم التمويل والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفى بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها.

الضمانة: هو الضمان الذي يمكن استخدامه تعويضاً عن الضعف في المعايير الأخرى لمنح الإئتمان، متمثلة في الأصول التي تقوم المؤسسة برهنها للمصرف ضماناً للتسهيلات المطلوبة، وتكون إما نقدية أو عينية مثل الآلات والمباني.

القرار الإئتماني: هو الرد الصادر من المصرف الذي يتم من خلاله منح تسهيلات الي تلك المنشآت ضمن شروط وقواعد معينة، بحيث تتم تلبية حاجات تلك المؤسسات التمويلية سواءً أكانت هذه التسهيلات مؤقتة أم من خلال سقوف دائمة.

التمويل: هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الإقتصادية وغيرها وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها.

التمويل الإسلامي: هي صيغ التمويل الخاصة بالمصارف الإسلامية والتي لا تتعامل بها المصارف التجارية مثل المرابحة والإستصناع والاستزراع وغيرها من صيغ التمويل الإسلامي.

وسائل الإستثمار: هي الأدوات المنظمة لتوظيف المال والجهد في نشاط اقتصادي مشروع بهدف الحصول على نفع يعود على المصارف.

عملية اتخاذ القرار: عملية واسعة تتضمن أكثر من مرحلة، وتتمثل في البحث في البيئة المحيطة التي تستدعي اتخاذ القرار لأن أعضاء التنظيم يستمدون قيم المعايير والاختيار من التنظيم والبحث عن الظروف التي تستدعي اتخاذ القرار وتحديد الإجراءات البديلة أو البدائل الممكنة، ثم اختيار أحد هذه البدائل.

الفصل الثاني

مقومات بناء القرار التمويلي في المصارف الإسلامية

2.1 المقدمة

منذ أن ظهرت المصارف الإسلامية في العالم الإسلامي وهي تزداد أهمية يوماً بعد يوم، إذ أصبحت تعبر عن مستوى من النضوج والتقدم الإقتصادي للدول الإسلامية، باعتبار المصارف الإسلامية صورة من صور الاستقلالية الإقتصادية عن النظم الغربية، فكلما ازدادت إمكاناتها ونشاطاتها المالية انعكس ذلك على الإقتصاد والمجتمع، وهي بذلك تعدُّ عصب الإقتصاد ومحركه الرئيسي، لأنها تحفظ الأموال، وتحركها، وتنميها، وتسهّل تداولها، وتخطط في استثمارها، وكما هو الحال في المؤسسات المصرفية التقليدية، فإن المصارف الإسلامية تسعى بدورها هي الأخرى إلى التقليل من مخاطر تعثر العمليات التمويلية والإستثمارية التي أبرمتها مع الغير، من خلال إجراء دراسات تسبق قرارات التمويل.

ويستند القرار التمويلي في المصارف الإسلامية إلى دراسة الجدارة الإئتمانية للعميل وكفاءة إدارة نشاطه والتأكد من صحة المعلومات والبيانات المتعلقة بشخصيته ونشاطاته ومختلف تعاملاته المالية والإقتصادية، وهي بذلك تُعنى بالدرجة الأولى دراسة شاملة حول طالب التمويل ومؤسسته (رحماني والغالي، 2010م).

إن للقرار التمويلي في المصارف الإسلامية أبعادا أخرى تختلف عنها في المصارف التقليدية من خلال مراحلها وضوابطها التمويلية، ومن هنا يأتي هذا الفصل ليسلط الضوء على أبعاد القرار التمويلي في المصارف الإسلامية والضوابط والمعايير التي تحكمها من خلال تحليل الموضوعات التالية:

- مراحل العمليات التمويلية في المصارف الإسلامية.
- ضوابط القرار التمويلي الإسلامي.
- معايير القرار التمويلي الإسلامي.

2.2 مراحل العمليات التمويلية في المصارف الإسلامية.

2.2.1 دراسة الحاجة للتمويـــل.

تبدأ العملية التمويلية والإستثمارية بوجود الحاجة للتمويل، التي تبررها حاجة حقيقية تتعلق بمواصلة النشاط العادي للعميل بهدف زيادة نشاطه أو المحافظة عليه من خلال رأس ماله المتداول (البضائع)، أو الحاجة إلى من يشاركه بالأموال التي قد لا تتوفر لديه، أو لدى من يعطيه المال على سبيل المضاربة، وفق مفهوم الشريعة الإسلامية، أو تأجير الآلات والمعدات (طايل، 2009م).

هذا وتنشأ الحاجة للتمويل نتيجة عدة أسباب أهمها (شيخون،2001م):

1. ارتفاع الأسعار وزيادة الأعباء العامة للمنشأة الإقتصادية، كالأجور والتأمينات الإجتماعية.
2. مواكبة التطور التكنولوجي، كاستخدام الماكينات والآلات الأكثر كفاءة.
3. تطور أنماط وأساليب الإستهلاك.
4. الرغبة في توسيع مستوى النشاط الإنتاجي والخدمي في المؤسسة.
5. إيجاد مشاريع جديدة لمواجهة الإحتياجات المتنامية للمجتمع.

ويمكن تقسيم الحاجات التمويلية إلى عدة أقسام أهمها (عقل،2011م):

1. حاجات تمويلية حسب الموضوع أهمها:

أ. حاجات اقتصادية تستلزمها اعتبارات التطور الإقتصادي والتكنولوجي للمنشآت، سواءً أكان ذلك بزيادة حجم الإنتاج، أو سرعة وسهولة تداول المنتج في الداخل والخارج.

ب. حاجات اجتماعية تقتضيها اعتبارات التكافل الإجتماعي، بغض النظر عن العائد الإقتصادي.

2. حاجات تمويلية حسب الفترة المالية أهمها (رحماني والغالي،2010م):

أ. حاجات قصيرة الأجل، للمساهمة في زيادة رأس المال المتداول، عن طريق المرابحات.

ب. حاجات طويلة الأجل، وتتعلق عادة بتمويل رأس المال الثابت، كشراء الآلات والمعدات والعقارات، بمعنى تمويل الأصول الثابتة، ويتم تمويلها من طرف المصارف الإسلامية بصيغ المشاركة الدائمة، أو المنتهية بالتمليك.

2.2.2 شروط إشباع حاجة العميل للتمويل من المصارف الإسلامية:

هناك مجموعة من العوامل التي تأخذها المصارف بعين الإعتبار عند تقدير حاجة العميل للتمويل تتعلق بمعرفة الغرض من التمويل بشكل واضح ومفصّل، والمجال الذي سوف يستخدم فيه هذا التمويل بشكل دقيق، إلى جانب مجموعة من الشروط الواجب توفرها في الحاجات التمويلية أهمها (لرضي،2005م):

1. ألا تكون الحاجة ناشئة من نقص رأس المال، أو سوء توزيعه، لكي لا يساهم المصرف في تكريس السياسة التوظيفية والإدارية الفاشلة في المؤسسة طالبة التمويل، وأن لا يقتصر دوره في تعويض الخسارة في رأس المال.
2. ألا تكون الحاجة بهدف احتكار سلع وخدمات لتحقيق ربح احتكاري.
3. أن تكون الحاجة ناشئة عن تجميد جزء من رأس المال العامل بصفة مؤقتة وليست دائمة في الدورة الإنتاجية.
4. أن الغرض من التمويل ضمن النشاط العادي للعميل، أو مكملة له على أقل تقدير.
5. أن يتناسب مقدار ومدة الحاجة للتمويل مع المركز المالي للعميل طالب التمويل.

2.2.3 دراسة طلب العميل المقدّم للتمويل.

تقوم المصارف الإسلامية بدراسة طلب العميل وفق عدة معايير وشروط، لغرض التقليل من مخاطر تعثر العميل في أداء التزاماته، والوفاء بتعهداته تجاه دائنيه، والتأكد من ملاءته وجدارته الإئتمانية من خلال جمع معلومات عنه، كخبرة العميل في مجال النشاط محل التمويل، العمليات التي سبق وأن نفذها، معاملاته مع المصارف الأخرى، إضافة إلى الناحية الأخلاقية للعميل والذي تركز عليه المصارف الإسلامية دون غيرها من المصارف الربوية، هذا وتتم دراسة طلب التمويل من خلال الخطوات التالية:

1. الإستعلام عن العميل طالب التمويل.

يتم الإستعلام عن العميل طالب التمويل من المصارف الإسلامية وفق الآتي (طايل،2009):

أ. جمع البيانات عن العميل:

يقوم المصرف الإسلامي مانح التمويل بجمع البيانات عن عميله من خلال عدة مصادر موثوق فيها، سواءً من خلال المعرفة الشخصية للعميل، أو من مصادر أخرى.

ب. المستندات التي يقدمها العميل:

قبل التعامل مع العميل طالب التمويل من المصرف الإسلامي، يحرص المصرف على الحصول على المستندات الرسمية التي تبرز كيانه القانوني وطبيعة نشاطه الذي يزاوله والمسئولين عن الإدارة في منشأته، ومن بين المستندات التي يقدمها العميل للمصرف نجد(الهواري، 1987م):

- عقد تكوين الشركة أو تعديلها.
- نسخة من السجل التجاري أو رخص أخرى تثبت مزاولة النشاط.
- بيان عن الشخص المخول له إدارة المشروع.
- نبذة عن المالكين ونشاطاتهم.
- صورة عن عقود الممتلكات أو الإيجارات الخاصة بالمشروع أو النشاط الحالي.

ج. الخبرة السابقة في التعامل مع العميل.

يقصد بالخبرة السابقة في التعامل مع العميل، هو تأكد المصرف من أن العميل قد سبق التعامل معه سواءً ذلك في منح تمويل سابق للعميل، أو أن للعميل حساب لدى المصرف مما يعني أنه من أصحاب الودائع.

إن الخبرة السابقة في التعامل مع العميل تتيح للمصرف معرفة وضعية عميله من الناحية الدائنية والمديونية والتأكد من عدم وجود تعثرات سابقة للعميل.

د. خبرة جهات أخرى في التعامل مع العميل.

يمكن الإستعلام عن العميل من جهات أخرى، وذلك بالرجوع إلى المصارف التي يتعامل معها العميل والموردين الذين يتعاملون معه، ونشرة غرف التجارة عن أسماء التجار الذين وجهت إليهم إنذارات نتيجة توقفهم عن الدفع، إضافة إلى أية بيانات أخرى عن شخصية العميل وخبرته وثقافته وأخلاقه وسلوكياته واستقراره العائلي، ومدى انتظام مدفوعاته ووجود حجوزات أو توقف عن الدفع أو إشهار إفلاسه ومركزه بالمقارنة مع المنشآت المماثلة، كما يمكن أيضاً الإستعلام عن العميل بالإطلاع على البيان المجمّع الخاص بالعميل والأطراف المرتبطة به والذي توفره قاعدة المعلومات المجمّعة بالمصرف المركزي، وذلك قبل اتخاذ قرار تقديم التمويل أو التسهيل التمويلي أو زيادته أو تجديده أو تعديل شروطه.

ه. الزيارة الميدانية لمنشأة العميل:

إن زيارة وتفقد المصرف للمنشأة طالبة التمويل يعد من الأسس الهامة التي يُبنى عليها قرار الموافقة على منح التمويل من عدمه، ويمثل المصرف في الزيارة أحد موظفيه المسئولين، وأن يصطحبه العميل بنفسه أو أحد معاونيه ويتم خلال الزيارة الوقوف على الناحية الفنية والناحية التجارية للمنشأة، وأخذ فكرة عن النقاط التالية (طايل، 2009م):

أ. معلومات عن العمال والموظفين: من خلال التعرف على عدد عمال المنشأة، ومدى توافر الأيدي العاملة المؤهلة وذات الكفاءة، وكتلة الأجور.

ب. حالة المواد الأولية المنتجات المصنّعة والنصف مصنّعة: معرفة نوع المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج، ومصادر الحصول عليها، تكلفتها وطرق تخزينها، ومدى توافرها، والتعرف على التالف منها، وطرق تصريف المنتجات...الخ.

ج. موقع المنشأة، ومدى قربها من الطرق المعبدة، ومن خطوط السكك الحديدية أو الموانئ.

د. المباني ومساحة المنشأة: معرفة المباني المخصصة للمنشأة، ومدى الاستغلال الكامل للأراضي التابعة لها.

ه. الآلات: ينبغي معرفة أي نوع من الآلات التي تستخدم في الإنتاج، ومدى توافقها مع التكنولوجيا الحديثة.

و. كيفية تنظيم العمل الإداري بالمنشأة.

ز. الموردين: يهتم القائم بالزيارة للمنشأة على معرفة أنماط الموردين الذين تتعامل معهم المنشأة وأيضا التعرف على شروط الدفع والتسليم.

2. الحكم على الكفاءة الشخصية والمهنية للعميل.

يتم الحكم على الكفاءة الشخصية والمهنية للعميل من خلال عدة نواحي، والتي تتمحور حول أخلاق العميل، خبرته الماضية في ميدان العمل، الأعمال الحالية التي يمارسها واتجاهات العميل في المستقبل، ويمكن تلخيص أهم هذه النواحي بالتالي (الخطيب،2004م).

أ. أخلاق العميل:

على عكس الرؤية الإقتصادية الوضعية، فإن الرؤية الإسلامية تركز في المقام الأول على البواعث الداخلية والجانب الأخلاقي لدى المتعاملين مع المصارف الإسلامية، وأن السبب

الرئيسي لكل السلبيات التي تحدث في النشاط الإقتصادي هو غياب الضمير الديني والبعد عن أحكام الإسلام وتوجيهاته، وعلى هذا الأساس يراعي المصرف الإسلامي عند انتقائه للمتعاملين معه أن يكونوا ممن تتوفر فيهم الأخلاق الإسلامية، ويعرف عنهم السلوك الإجتماعي الطيب، وتتوافر فيهم السمعة المهنية الحسنة (لضمان ألا نأتي السفهاء أموالنا)، وهو ما حذرنا منه ديننا الحنيف الإسلام، حيث يقول الله تبارك وتعالى: ﴿ ولا تأتوا السفهاء أموالكم ﴾ [سورة النساء: 05]، وفيما يتعلق بالشركات فإنّ سمعتها تتحدد بسمعة أفراد إداراتها.

ب. الخبرة الماضية للعميل:

عادةً ما يقوم المصرف الإسلامي بالتأكد من خبرة وكفاءة العميل في الميدان أو المجال الذي يمارس فيه نشاطه، إذ يجب أن يتمتع العميل سواءً كان فرداً عادياً أو شخصية معنوية (شركة – مؤسسة – منظمة –هيئة) بالكفاءة والقدرة الفنية والإدارية اللازمة لإدارة نشاطه بنجاح، فأشد عامل يؤثر في المقومات الإئتمانية للمنشأة، هو جهل مديري المنشأة أو ضعف كفاءتهم أو عدم إلمامهم بطبيعة عملهم، ومن ثمّ تكون قدرة هؤلاء المديرين على تحديد أهداف المنشأة محدودة، إن خبرة العميل يتم الإستقصاء عنها من خلال مدى الكفاءة والمهارة التي يتمتع بها مديرو ومسيّرو المنشأة طالبة التمويل، وعملية استقصاء المصرف عن خبرة هؤلاء تكون بسؤالهم عن المشروعات التي قاموا بإدارتها أو الشركات التي عملوا بها من قبل وتشمل:

ت. الإستفسار من الموردين والمصارف الأخرى التي تعاملوا معها سابقاً، للوقوف عل مدى قدرتهم الإدارية ومعرفة وتقييم سجل تجاربهم ونتيجة أعمالهم.

ث. الإستقصاء عن نوع التعليم الذي حظي به المديرين، ومدى أخذهم بالأسباب العلمية في الإدارة.

ج. الأعمال الحالية التي يمارسونها:

من الضروري الوقوف على ما يمارسه العميل من أنشطة حالية، وهل تتفق مع خبراته السابقة أم تتعارض بشكل كبير، وهناك مقياس هام يتمثل في مدى اشتراك المديرين العاملين بالمنشأة في إدارة أكثر من مؤسسة أو شركة اقتصادية، أو منظمة اجتماعية، حيث يشير هذا إلى مدى ما يحظون به من تقدير وثقة في كفاءتهم ومهاراتهم الإدارية ومقدار الاحترام والتقدير الذي يحمله حملة الأسهم لهؤلاء المديرين.

ح. اتجاهات العميل في المستقبل:

إن التمويل الممنوح من المصرف لعميله يرتبط بشكل شبه كامل بالظروف المستقبلية التي ستواجه العميل، ولذلك كان لزاما على المصرف الإسلامي التأكد من قدرة العميل واستعداده على التعامل مع المستجدات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الممارس، وتعتمد تلك القدرة على الكفاءات الإدارية التي تعمل لدى العميل، ومن ثم يجب على المصرف الإسلامي معرفة مدى استقرار الكفاءات الإدارية الموظفة لديه، من خلال قياس مدى رضاهم عن العمل الذي يؤدونه، و مدى مناسبة مستوى الأجر أو العائد الذي يحصلون عليه سواءً في شكل مرتبات أو حوافز أو مكافآت مع الأعمال أو المهام التي يقومون بها.

3. دراسة الضمانات.

أ. الهدف من الضمانات في المصارف الإسلامية:

إن الفكرة الأساسية التي تُبنى عليها الضمانات، سواءً كان ذلك في المصارف الربوية أو المصارف الإسلامية، هي لغرض اتخاذ كافة التدابير والوسائل اللازمة لضمان حقوقها واستيفاء كافة مستحقاتها في المواعيد المحددة للإستحقاق.

إن المصارف الربوية تأخذ ضمانات على كل عملية إقراض بدون استثناء، والمصارف الإسلامية بدورها هي الأخرى تأخذ ببعض الضمانات التي تأخذ بها المصارف التقليدية دون البعض الآخر، ففي حالة التمويل بالمرابحة أو البيوع الآجلة يسعى المصرف إلى استيفاء الضمانات التي تطمئنه على التزام الآمر بالشراء بالسداد مستقبلاً وبما يمكنه من ضمان حقوقه.

أما في حالة الصيغ المشاركة في الأرباح، والمتمثلة في صيغتي المشاركة والمضاربة، فإنه في كلتا الحالتين يتضح أن المشارك أو المضارب غير ضامن إلا إذا قصر، ففي حالة عدم تقصيره، والتزامه بالشروط المتفق عليها، وحدثت خسارة فلا ضمان عليه، أما إذا كانت الخسارة بسبب تقصيره أو أهماله أو مخالفته لشروط العقد، فمن حق المصرف الإسلامي مطالبته باستيفاء حقه فيما تلف من رأس المال، ومطالبته بالتعويض عن الضرر الذي وقع عليه، ولذلك فقد أجيز للمصرف الإسلامي أن يأخذ الضمانات المناسبة من طالبي التمويل، وهي ضمانات ضد تقصير المشارك وعدم التزامه بالشروط.

يتضح مما سبق أن الضمانات هي أحد مؤشرات الجدارة الإئتمانية، وطلب الضمانات وتحديدها يرتبط بطبيعة العمليات للمتعامل وسمعته الطيبة، وطبيعة الضمانات.

ب. أنواع الضمانات المطبقة في المصارف الإسلامية:

تنقسم الضمانات بصفة عامة إلى ضمانات شخصية، وأخرى مادية:

1) الضمانات الشخصية:

تشتمل الضمانات الشخصية على ما يلي(طايل، 2009م):

- توقيع العميل على إيصال الأمانة بكامل البضاعة، مقابل التي استلمها أو لمستندات الشحن المتعلقة بها.
- توقيع العميل على شيك لأمر المصرف بكامل قيمة العملية، يستحق في نهاية مدة التمويل.
- توقيع العميل على شيكات مسحوبة لأمر المصرف بكامل القيمة البيعية للبضاعة، تستحق في التواريخ المحددة للسداد، هذا في حالة التمويل بالمرابحة.
- يتعهد العميل بإيداع كافة متحصلاته عن العملية موضع التعامل مع المصرف، سواءً نقدا أو بأوراق تجارية، للتحصيل والإضافة لحسابه الجاري لدى المصرف، وذلك لاستخدام حصيلة هذه المدفوعات في سداد مستحقاته تجاه المصرف.
- توقيع كفيل أو أكثر على سند إذني أو كفالة تضامنية، مع مراعاة شروط الكفالة التي أقرها الشرع الإسلامي.

2) الضمانات العينية:

الضمانات العينية، هي الضمانات التي تقع على شيء معين، كحق الرهن الحيازي، والرهن الرسمي، وحق الاختصاص.

- **الرهن الحيازي:**

هو عقد يلتزم بمقتضاه المدين تسليم الدائن (المصرف) منقول أو عقار يحق للدائن حجزه أو استغلاله لحين استيفاء دَينه، والرهن الحيازي تستخدمه المصارف عادة على السلع المشتراة بموجب إعتماد مستندي وتسليم الأصل المرهون يعد شرطاً أساسياً لصحة عقد الرهن الحيازي (المتيت، 1987م).

- **الرهن الرسمي:**

الرهن الرسمي يقتصر على العقارات دون المنقولات، ويظل الأصل المرهون في حيازة المدين دون الدائن، ولذلك فهو يختلف عن الرهن الحيازي في بقاء أو عدم بقاء محل الرهن تحت حيازة تصرف الدائن.

- **حق الإختصاص:**

ينشأ حق الاختصاص للدائن، الذي بيده واجب التنفيذ يلتزم بمقتضاه مدينه بأن يدفع له مبلغا معينا، وعلى ضوء ذلك يقيم الدائن دعوى أمام المحكمة يطلب فيها بإعطائه الاختصاص على عقار معين مملوك لمدينه (سالم،2015م).

2.2.4 الشروط الواجب توفرها في الضمانات لدى المصارف الإسلامية:

يشترط في الضمانات لدى المصارف الإسلامية استيفاء الشروط التالية(الخضيري،1990م):

أ. أن تكون الأصول المالية سهلة التسييل: ويقصد بها سرعة تحويل الأصول محل الضمان إلى سيولة.

ب. تحتسب الضمانات على أساس تقييم موجودات المشروع الثابتة والمنقولة.

ج. أن تكون الضمانات متناسبة قيمةً ونوعاً مع طبيعة العملية، ومدتها، وبما لا يرهق المتعاملين مع المصرف.

د. يمكن أن يكون الضمان شخصياً أو مادياً أو كليهما.

ه. يجوز للمصرف اتخاذ كافة الإجراءات القانونية التي تضمن له حقه فيما يتعلق بالأصول المرهونة وسهولة الرجوع إليها لاستيفاء كافة حقوقه.

و. يمكن للمصرف إجراء زيارات مفاجئة للأصول محل الرهن، والتي هي في حوزة العميل، للتأكد من سلامتها وصحة وجودها، وإجراء تقييم شامل لها.

ز. يجوز للمصرف طلب ضمانات إضافية في حالة تدهور قيمة الضمانات الأصلية.

ح. في حالة وجود ضامن كفء للعميل، يمكن للمصرف أن يحصل على شيك من العميل معززاً من ضامن العميل.

ط. بالنسبة لذوي الدخل المحدود، يشترط المصرف من العميل طالب التمويل أن يحصل على شهادة من مستخدم العميل أو من الصندوق القومي للمعاشات أو صندوق الضمان

الإجتماعي، تفيد بإمكانية الخصم من استحقاق العميل الشهري في حدود الأقساط المتفق عليها، إذا لم تُغطى من عائدات العملية محل التمويل أو من المصادر الأخرى.

ي. اشتراط المصرف من عميله أن تكون الأصول محل الرهن مؤمنة ضد مجموعة من المخاطر.

ك. لا يحق للعميل التصرف في الأصول المرهونة، سواءً كان ذلك ببيعها أو إتلافها إلا بعد نهاية مدة الرهن.

ل. لا يحق للعميل الإعتراض على شروط أخرى حول الضمانات كان قد وافق عليها من قبل في عقد التمويل.

م. أن يكون الضمان مما يمكن التصرف فيه.

2.2.5 طرق تقييم الضمانات:

تُقيَم الضمانات في المصارف وفقاً لنوعية وأقسام الضمانات.

أ. في حالة الضمانات العينية:

يتم تقييم الضمانات العينية المقدمة من طرف العميل عن طريق بيوت الخبرة المتخصصة ووفقا للمعايير المهنية، والمتمثلة فيما يلي(الهواري،1987م):

- القيمة وقت التملك.
- التغيرات التي طرأت علي قيمة الأصل الضامن من تاريخ تملكه.
- التغيرات التي طرأت علي السوق وأثرها في تغير قيمة الأصل الضامن.
- القيمة البيعية للأصول المماثلة وقت التقييم.
- المخاطر المحتمل تعرض الأصل الضامن لها.

ب. في حالة الضمانات الأخرى:

في الأحوال التي يقرر فيها المصرف الحصول علي ضمانات من أوراق مالية وضمانات ذات طبيعة أخري من العميل، يتم تقييم هذه الضمانات وفقاً للمعايير المهنية، وعلي الأخص ما يأتي(الخطيب،2004م):

- القيمة السوقية بالنسبة للأوراق المالية ذات التداول النشط في إحدى البورصات.

- القيمة استناداً إلي صافي حقوق المساهمين وفقاً للقواعد التي يقررها مجلس إدارة المصرف المركزي، وذلك بالنسبة للأسهم ذات التداول غير النشط أو غير المقيدة في إحدى البورصات.
- القيمة وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة المصرف المركزي علي ضوء معايير المحاسبة المتعارف عليها، وذلك بالنسبة للسندات ذات التداول غير النشط أو غير المقيدة في إحدى البورصات.

2.2.6 حالات تصفية الضمانات في المصارف الإسلامية:

تلجأ المصارف الإسلامية إلى تسييل ضمانات العميل – سواءً ببيعها أو تصفيتها – عندما يتضح أنه لا جدوى من محاولة انتشاله بتقديم تمويل إضافي، أو تغريمه بحصول المصرف على ضمانات إضافية من العميل وتتلخص الحالات التي يتأكد منها المصرف بضرورة تسييل ضمانات العميل في الآتي (رحماني والغالي،2010):

أ. عدم مقدرة العميل على سداد التزاماته في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب.

ب. أن ظروف العسر المالي التي يمر بها العميل دائمة.

ج. فشل العميل بصفة شبه كاملة على إدارة نشاطه.

د. تأكد المصرف من سوء الإدارة غير الحكيمة وغير الرشيدة لأمواله من طرف العميل.

2.3 ضوابط القرار التمويلي الإسلامي.

إن ممارسات المصرف الإسلامي لها ضوابط ومميزات تجعلها مختلفة عن نشاطات غيره من المصارف الأخرى، ويقصد بضوابط التمويل الإسلامي القواعد والمبادئ التي يجب أن يعمل مالك رأس المال (المصرف الإسلامي) أي متخذ القرار التمويلي والإستثماري، على تحقيقها واهمها:

2.3.1 الضوابط العقائدية.

يقصد بالضوابط العقائدية، أن تكون كافة العمليات التمويلية ضمن القواعد والأحكام الشرعية لاستثمار وتشغيل الأموال، وأن تراعى حتما نظرة الشرع الحنيف في المعاملات المختلفة، ومراتبها بين الحلال، الإباحة، التحريم، الكراهية، وبالأحكام الخاصة بالعقود محل التعاقد.

1. ألا يكون أصل تأسيس المنشأة ونشاطها محظوراً شرعاً.

لقد وضع الإسلام قنوات معينة لاكتساب الأموال، وأكد أن تكون من الحلال الطيب طبقاً لقاعدة (من أين لك هذا)، فالأموال التي تأتي بالطرق غير الشرعية مرفوضة تماماً، فالإسلام حدد القواعد لمعرفة المال الشرعي، ورسم الطريق للوصول إليه، وأيضا وضع القواعد والمبادئ لتملّكه وإنفاقه وتنميته، ومن أهم هذه المبادئ تحريم الربا والميسر، ومنع جعل المال وسيلة للإضرار بمصالح الناس، سواءً أكان ذلك في نطاق المصلحة الخاصة للأفراد أم المصلحة العامة بالنسبة للمجتمع (بوجلال، 1990م).

ونظراً إلى أن المصارف الإسلامية تتعامل وفق الحدود والقيود التي جاءت بها الشريعة الإسلامية التي تمنع التعامل بالأنشطة التي فيها رباً أو غرر أو جهالة أو غش أو تدليس أو ميسِر أو قمار أو غير ذلك من أكل أموال الناس بالباطل، أو الإضرار بالمسلمين وانتهاك حرماتهم كالمتاجرة بأشياء لا يجوز للمسلم الدخول في تجارتها والكسب منها، وإضرار المسلمين خاصة وبالبشرية عامة في حياتهم وأخلاقهم وضرورات حقوقهم، وغير ذلك ممن حُرمَتُه معلومة لدى المسلمين.

2. أن يكون التعامل بين المصرف والعميل وفق الصيغ التمويلية الإسلامية.

تعمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تعبئة الموارد المالية المتاحة وتوجيهها إلى الإستثمارات التي تخدم أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وفق صيغ تمويلية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية (ناصر،2002م).

إن أي عملية تمويلية أو إستثمارية تقوم بها المصارف الإسلامية يجب ألا تخرج عن نطاق الصيغ التمويلية المعهودة لديها من مضاربات إسلامية، ومشاركات ومرابحات...الخ، وهذا هو الأساس الذي يُفترض أن يَبني عليه العميل – طالب التمويل من المصارف الإسلامية – قراره بشأن اختيار أحد صيغ التمويل التي يراها ملائمة ومناسبة لمشروعه ولإمكانياته ومركزه المالي وخبرته التي تؤهله على الدخول مع المصرف الإسلامي في عقد على صيغة من الصيغ التمويلية الإسلامية.

3. ألا يكون الهدف من التمويل إلحاق الضرر بالمجتمع.

إن الحقوق الثابتة في الشريعة الإسلامية أساسها دفع المضار وجلب المصالح والموازنة بينهما، فمن أساء استعمال حقه من الممكن أن يُلحق الضرر بغيره، وفي هذه الحالة يُمنع إذا كان الضرر أشد، ولذلك جاءت القاعدة الشرعية التي تقول لا ضرر ولا ضرار، وعليه يمنع المالك من الإسراف والتقتير، ويمنع من استخدام ماله في حيازة نفوذ سياسي أو نفوذ اقتصادي على حساب الآخرين من أفراد المجتمع، ويُمنع بالخروج عن قواعد الإسلام في توجيه ماله بعد وفاته (الكحلوت،2005م).

2.3.2 الضـوابط المصرفـية.

يقصد بالضوابط المصرفية ألا يتعارض المشروع المقترح من طرف العميل مع استراتيجيات وإمكانيات المصرف الإسلامي وأهدافه، والمتمثلة في(الزبيدي،2002م):

1. أهداف شرعية تلتزم من خلالها المصارف الإسلامية بتحقيق مقاصد الشريعة واستخدام وسائل في العمل تتلاءم معها، بهدف تحقيق نقلة حضارية اقتصادية، مالية، اجتماعية، وسلوكية من منظور إسلامي، مما يحقق التنمية وفق المقاصد والمعايير الشرعية، وأهداف اجتماعية تتمثل في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات التي تعمل في محيطها، عن طريق توظيف المصارف الإسلامية لمواردها بالشكل الذي يحدث الموازنة بين تحقيق الربح الإقتصادي والربح الإجتماعي.
2. أهداف استثمارية من خلال توظيف الموارد المالية المتاحة من طرف المدخرين وفق صيغ تمويلية إسلامية تعمل على تحقيق التنمية الإقتصادية للمجتمع.
3. هذا إلى جانب الأهداف الأخرى المتمثلة في الربحية المثلى والنمو والحصة السوقية، وأيضاَ ألا يتعارض المشروع المقترح من طرف العميل مع استراتيجية المصرف الإسلامي في توظيف موارده وإمكانيته المالية.

2.4 معايير القـرار التمويلـي الإسلامي.

تتمحور معايير القرار التمويلي في المصارف الإسلامية، في دراسة المركز المالي للعميل طالب التمويل من المصرف، ويُعد المركز المالي للعميل أحد المعاير الأساسية في دراسات القرار التمويلي والأساس الذي يستند إليه المصرف في تمويل المشروعات، خاصة الكبيرة منها، حيث تتم دراسة وتحليل الميزانيات والحسابات الختامية لأقرب سنتين على الأقل،

للإطمئنان على سلامة ودقة إعدادها، وتستخدم في ذلك المصارف الإسلامية التحليل المالي للقوائم المالية للعميل، إذ أنه في ضوء دراسة تلك القوائم تقرر التعامل مع العميل أو تمتنع عن ذلك وعليه تم تخصيص الفصل الثالث للتحدث عن التحليل المالي ودوره في القرار التمويلي (رحماني والغالي،2010).

الفصل الثالث

التحليل المالي ودوره في القرار التمويلي

3.1 المقدمة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، سواءً في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها، وسواءً كان متخذ القرار الإدارة، أو أي طرف آخر له مصلحة بمنشأة الأعمال، وعلى الرغم من هذه الأهمية فإن متخذ القرار يجب أن يكون حذراً في اختيار أدوات التحليل المالي، كما يتعين عليه معرفة مزايا وحدود كل أداة.

وقد ازدادت أهمية التحليل المالي بعد التقدم الصناعي واتساع حجم المشاريع، فعلي الرغم مما ساهم به الإنتاج الكبير من وفر في تكاليف الإنتاج واتساع الأسواق، إلا أنه جعل أعمال الرقابة والإشراف صعبة، مما تستلزم توفير الكثير من البيانات المالية والمحاسبية والإحصائية، وتطلبت جهازا إدارياً متخصصاً يتناول هذه البيانات بالتدقيق والتحليل والتفسير.

وعليه يتناول هذا الفصل الموضوعات المتعلقة بالتحليل المالي من حيث استخداماتها ومقوماتها ودورها في القرار التمويلي من خلال الموضوعات التالية:

- ماهية التحليل المالي.
- مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي واستخداماتها.
- الجهات المستفيدة من التحليل المالي.
- أسس ومعايير التحليل المالي.
- أدوات التحليل المالي.
- مقومات ومبادىء التحليل المالي بالنسب المالية.
- محددات التحليل المالي.
- أساليب التحليل المالي.

3.2 ماهية التحليل المالي:

يُعد التحليل المالي أحد الأدوات المهمة في إدارة المشروعات إلى جانب أصحاب المصلحة فيها مما يتطلب الحفاظ على مصالح تلك الفئات من خلال حصولهم على المعلومات المتعلقة بأداء المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع تلك المعلومات المتاحة ومدى ترابطها والأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

ويُعرّف التحليل المالي Financial Analysis بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الإقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات لاحقاً في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات (مطر، 2003م).

وفي تعريف آخر "بأنه أسلوب للتعامل مع البيانات المالية باستخدام الوسائل والأدوات والنسب المالية لتحليل العناصر المالية والإقتصادية الخاصة والعامة المحيطة بالمشروع وتحويلها إلى معلومات وعرضها للجهات المستفيدة لغرض الإسترشاد بها عند اتخاذ القرارات، ويمكن استخدامها لقياس كفاءة التنفيذ وفي متابعة الخطط ومراقبتها وتقييمها وتحديد المشاكل وتحفيز الإدارة على معالجتها" (كراجة،2002م).

ويعرّف (الشورابي، 2002 م) التحليل المالي بأنه معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، وفي تقييم الأداء الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

مما سبق يتبين أن التحليل المالي يُعتبر تشخيصاً لحالة مالية معينة في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وذلك لتقديم معلومات مفيدة للمؤسسة كرجال الأعمال، المصارف، والمستثمرين بهدف إظهار التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية لتلك المؤسسة وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتّخاذ أيّ إجراءاتٍ لازمة.

هذا وفيما يتعلق بأهمية التحليل المالي فإنه يُعتبر أداة ملائمة لدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ علي هذه العناصر في فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلي توضيح حجم هذا التغير علي الهيكل المالي العام للمنشأة، حيث أن عملية اتخاذ القرار تكونُ معتمِدة في الأساس على

نتائج التحليل المالي، لذلك فإن التحليل المالي قد يستخدم في مجالات منح التمويل والإستثمار وتقييم كفاءة الإدارة وغيرها.

لذلك فإن قرار المنح أو الرفض للتسهيلات الإئتمانية المطلوبة يكون معتمداً على نتائج التحليل المالي لطالبي التمويل التي يقوم بإجرائها المحلل التمويلي لدى دوائر التمويل في المصارف، الذي يجب أن يتمتع بصفات عديدة تتعلق بالموضوعية والصدق والخبرة الجيدة.

ويتوقف الحكم على كفاءة إدارة أي مصرف من المصارف على مدى نجاحه أو فشله في إدارة أموال المصرف من خلال القرارات التي تتخذها إدارة التمويل فيما يتعلق بمنح التسهيلات الإئتمانية، لذلك فإن القرار الخاطئ بمنح تسهيلات لمؤسسة أو شركة مركزها المالي يتصف بالضعف، يؤدي إلى ارتفاع حجم التسهيلات المعدومة، أو المشكوك في تحصيلها مما له الأثر الكبير على نتائج أعمال المصرف، ولكن على العكس تماماً إذا تم إجراء التحليل المالي السليم من قبل ذوي الخبرة في التحليل المالي، فإن القرار في هذا المجال يكون رشيداً وتنخفض نسبة التسهيلات المعدومة أو المشكوك في تحصيلها إلى حدٍ كبير.

وتتلخص أهمية التحليل المالي في النقاط التالية (إرشيد وجودة، 1999م):

- تحديد القدرة الإئتمانية للشركة.
- تحديد القدرة الايرادية للشركة (وتحديد مدي كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة).
- تحديد الهيكل التمويلي الأمثل والتخطيط المالي للشركة.
- تحديد حجم المبيعات المناسب من خلال تحليل التعادل والتحليل التشغيلي.
- تحديد قيمة الشركة الصافية ومؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
- تحديد هيكل التكاليف في الشركة.
- تقييم أداء الإدارة العليا.
- المساعدة في وضع السياسات والبرامج المستقبلية للشركة وتوفير أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات.
- تحديد القيمة العادلة لأسهم الشركة.

وتستهدف المؤسسة (الشركة) من التحليل المالي عدة أغراض منها (بوعلام، 2001م):

أ. معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، وأساليب الإدارة المالية المتبعة، و محاولة تصحيح الانحرافات وإعادة التوازنات إلى حالتها الطبيعية في إطار اتخاذ قرارات ذات بعد استراتيجي تُبنى عليها السياسات المالية على المدى القصير والطويل للمؤسسة.

ب. توجيه وتخطيط الموارد المالية والإشراف والرقابة عليها.

ج. بناء سياسة مالية مستقلة، من خلال الدراسة والتشخيص الشامل للمركز المالي للمؤسسة، ووضع إطار تنموي وخطط وبرامج مضبوطة.

أما على صعيد أهداف البنك من التحليل المالي فإنه يستهدف عدة أغراض لذلك (طايل،2009م):

أ. مدى توافر الكفاءة المالية والإدارية والفنية لدى العميل طالب التمويل، والتي بدورها تبرز مدى استعداد العميل على المحافظة على التمويل الممنوح له والمقدرة على الإستغلال الأمثل لهذه الموارد المالية المتاحة له.

ب. الوقوف على الظروف المحيطة بالمؤسسة، والبيئة (الإقتصاد) التي تنشط فيها خاصة إذا ما تعلق الأمر بتمويل مؤسسة خارج المنطقة الكائن فيها مقر المصرف.

ج. تحديد مصادر الأموال المستثمرة في المؤسسة (العميل)، بشقيها المصادر الداخلية والمصادر الخارجية.

د. التحقق من أوجه إستغلال الأموال المستثمرة في المؤسسة.

3.3 مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي واستخداماته:

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر، هي مصادر داخلية ومصادر خارجية، ويتوقف على مدى اعتماده على أي منها حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك على حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة وما إذا كانت مؤشرات كمية أم مؤشرات وصفيّة، ومن هذه المصادر ما يلي (مطر،2003م):

- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة المالية.
- الصحف والمجلات والنشرات الإقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.

ويتم إجراء التحليل المالي بشكل عام بغرض تقييم أداء المؤسسة، من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع، وذلك بقصد

تحديد جوانب القوة، ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع، وبذلك يتبين أن للتحليل المالي أغراض عدة منها (عقل،2011م):

- تقييم ربحية المشروع.
- تقييم المركز المالي للمشروع.
- تقييم المركز التمويلي للمشروع.
- تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل.
- تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم.
- تقييم المركز التنافسي للمشروع.
- تقييم قدرة المشروع على الإستمرارية.
- الفشل المالي.
- إستنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط وللرقابة ولتقييم الأداء.

3.4 الجهات المستفيدة من التحليل المالي.

إن الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين، رغم أن كل منهم يتطلع من خلال هذا التحليل المالي إلى أهداف مختلفة حيث تسعى كل فئة من الفئات المختلفة إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى، وذلك لاختلاف الغاية من الحصول على تلك المعلومات لدى كل منها، حيث تهتم هذه الجهات بموضوع التحليل المالي واستعمالاته، كل حسب احتياجاته.

ومن هذه الجهات ما يلي (الزبيدي،2002م):

- المستثمرون الحاليون أو المحتملون.
- الدائنون.
- إدارة المؤسسة نفسها.
- العاملون بالمؤسسة.
- الجهات والمؤسسات الحكومية.
- المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي.

فالمستثمرون في الوحدة الإقتصادية على سبيل المثال يهتمون بالحصول على المعلومات المالية قبل اتخاذ قراراتهم الإستثمارية مثل: أداء المؤسسة المالي على المدى

الطويل، وقدرتها على تحقيق الربحية، واتجاه ربحية المؤسسة، وسياسة توزيع الأرباح، والوضع المالي للمؤسسة والعوامل المؤثرة مستقبلاً، الهيكل المالي للمؤسسة، إمكانية تطور المؤسسة ونموها.

كما يُولي الدائنون اهتماماً بهذا التحليل مثل: المؤسسات المالية، المصارف الإسلامية حيث تهتم بقدرة الجهات المراد منحها تسهيلات مالية ائتمانية على الوفاء بالتزاماتها والتي يمكن تقيمها من خلال الحصول على معلومات حول سيولتها باعتبارها أفضل المؤشرات على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

أما إدارة المؤسسة نفسها فإنها تهتم بأعمال التحليل المالي لتحقيق أغراض عدة منها:

- قياس سيولة المنشأة.
- قياس ربحية المنشأة.
- تقييم كفاءة المنشأة وإدارة أصولها وخصومها.
- اكتشاف الإنحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها.
- معرفة مركز المنشأة بشكل عام بين مثيلاتها في نفس القطاع.

وكذلك العاملون بالمؤسسة فإن التحليل المالي يظهر نتائج تعكس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين فيها ودفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم الأمر الذي يدفع العاملين إلى تتبع الوضعية المالية للمنشأة.

وفيما يتعلق بالجهات والمؤسسات الحكومية، تقوم الجهة الرسمية ممثلة بالدوائر الحكومية بأعمال التحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية:

- لأغراض احتساب ضريبة الدخل المستحقة على المنشأة.
- لأغراض التسعير لمنتجات المنشأة أو خدماتها.
- لأغراض متابعة نمو وتطور المنشأة.

أما المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي فهي تقوم بتحليل المنشأة وبيان وضعها المالي بناء على تكليف من بعض الجهات المعنية، وعادة ما يكون لدى هذه الجهات أهداف محددة من التحليل المالي على ضوء مشكلة ما أو حاجة لاتخاذ قرار معين، فيكون الإستعانة بمحلل مالي خارجي هو السبيل لإعطاء تصور أوضح للحالة المدروسة لاتخاذ القرار الملائم.

3.5 أسس ومعايير التحليل المالي:

هناك عدد من الأسس التي يتوجب إتباعها في التحليل المالي باستخدام النسب المالية وذلك لضبط عملية التحليل وإبقائها ضمن الإطار الذي يحقق الغاية المرجوة منها، ومن هذه الأسس (عقل،2011م):

- **التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:**

الهدف الرئيس للتحليل المالي هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرارات في عمله، ويساعد في تحقيق هذه الغاية التحليل المالي بالنسب المالية، الذي يتركز دوره في تقليص كمية البيانات المحاسبية إلى مجموعة قليلة معبرة عن المؤشرات ذات الدلالة.

- **القيام بتركيب النسب بطريقة منطقية:**

هناك مجموعة من الأسس الواجب الإرتكاز عليها عند استخراج النسب المالية وهي:

- ✓ تركيب النسب بطريقة تعكس علاقات اقتصادية معينة، كنسبة الدخل إلى حقوق أصحاب المشروع.
- ✓ يجب أن تعد النسبة لتعكس العلاقات الوظيفية بين كل من البسط والمقام، فمثلا نسبة الربح إلى صافي المبيعات تعكس العلاقة المباشرة بين الربح والمبيعات.
- ✓ يجب أن تفيد النسبة في دراسة وتحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الإقتصادية الأخرى، فمعدل العائد على الموجودات يفيد في تحديد جدوى الإقتراض، باعتبار أن الأموال المقترضة ستوجه للاستثمار في الموجودات إذ يمكن المقارنة بين العائد والموجودات وكُلفة الإقتراض.

هذا وفيما يتعلق بمعايير التحليل المالي فإنها تُعتبر من المقاييس اللازمة للأداء، حيث تزود المحلل المالي بمؤشرات حول مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها، ويتضح أن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها، ولكي يتم تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال عملية التحليل المالي لابد من وجود مجموعة من المعايير التي يمكن أن تعتمد في ذلك، إذ أن مجرد التوصل إلى أرقام مطلقة من خلال عملية التحليل المالي لا يعني شيئاً إلاّ إذا تم تفسير تلك النتائج، كما أن تفسير النتائج لا يمكن أن يتم إلاّ بوجود مجموعة من المعايير.

وهناك العديد من المعايير التي يمكن أن تستخدم في عملية التحليل المالي أهمها:

أولاً: المعايير المطلقة (النمطية):

وهي مجموعة المعايير التي تم التوصل إليها عن طريق دراسة عدة قوائم مالية لعدة فترات مالية ولعدد من الوحدات الإقتصادية، وبالتالي التوصل إلى نتائج (أرقام) مطلقة يمكن من خلالها الحكم على الوحدة الإقتصادية المعنية بالتحليل ومن أهم هذه المعايير الآتي:

نسبة التداول:

وهي تُمثل أحد أنواع النسب التي تقيس السيولة النقدية للوحدة الإقتصادية، حيث يتم من خلالها توضيح العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين كل من الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة في سبيل الحكم على مدى قدرة الوحدة الإقتصادية على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير.

نسبة السيولة السريعة:

وهي تُمثل أحد أنواع النسب التي تقيس السيولة النقدية للوحدة الإقتصادية أيضاً، يطلق عليها أيضاً نسبة التداول السريعة، وبموجب هذه النسبة يتم استبعاد الموجودات المتداولة بطيئة التحول إلى نقدية (وخاصة المخزون السلعي) وذلك في سبيل خلق حالة من الأمان لدى الدائنين والمقرضين من قدرة الوحدة الإقتصادية على الوفاء بالتزاماتها تجاههم، وذلك لأن المخزون السلعي غالباً ما يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الموجودات المتداولة فضلاً عن أنه يمكن أن يكون هناك بعض العراقيل في أثناء تصفيته بصورة سريعة إذا ما اضطرت الوحدة الإقتصادية إلى ذلك لأي سبب من الأسباب.

ثانياً: المعايير التاريخية

وهي تَعتمد على النتائج التي حققتها الوحدة الإقتصادية خلال فترة أو فترات زمنية ماضية (تاريخية)، حيث يعتمد المحلل المالي على مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها عن الفترة المالية المعنية بالنتائج التي تم تحققها خلال الفترة أو الفترات المالية السابقة لغرض تفسير النتائج وإعطاء الحكم على النتائج المحققة عن أي علاقة رياضية يمكن أن تنشأ بين البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية.

ثالثا: المعايير القطاعية (الصناعية)

وهي المعايير التي تَعتمد في عملية المقارنة على النتائج التي يتم التوصل إليها للوحدة الإقتصادية المعينة مع النتائج التي حققتها وحدة اقتصادية أو وحدات اقتصادية أخرى تعمل ضمن نفس القطاع (صناعياً كان أم تجارياً أم مالياً أم زراعياً)، حيث أنه من المفضّل مقارنة

النتائج التي يتم التوصل إليها عن شركة تعمل في قطاع معين مع شركة أخرى تعمل ضمن نفس القطاع وليس مع شركة أخرى تعمل ضمن قطاعات أخرى.

رابعاً: المعايير المستهدفة (الوضعية)

وهي المعايير التي تضعها الوحدة الإقتصادية المعنية وتخطط للوصول إليها في ضوء إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة، حيث يستوجب أن يكون تخطيطها سليماً ودقيقاً لكي تكون عملية المقارنة مع النتائج المتحققة سليمة ودقيقة أيضاً، ومن أمثلة المعايير المستهدفة التي يُمكن أن تخطط لها الوحدة الإقتصادية أساليب الموازنات والتكاليف المعيارية.

وحتى تكون المعايير مقبولة يجب أن تتصف بخصائص معينة مثل (كراجة، 2002م):

- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه.
- أن يتصف المعيار بالإستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الضرورة لذلك.
- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وألا يحتمل أكثر من معنى.

وعليه فإن المعايير تستخدم في إعطاء النسبة أو الرقم المطلق معنى أومغزى يمكن تفسيرها في ضوئه وأيضاً كأداة مقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلى إبراز الإنحرافات التي تدفع المحلل المالي إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الإنحرافات.

3.6 أدوات التحليل المالي

إن لكل مؤسسة أهداف تسعى للوصول إليها بوسائل متعددة ولكي تصل إلى هذه الأهداف عليها أن تستعمل أدوات تحليلية مناسبة ليتم من خلالها الحصول على معلومات يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات، ومن هذه الأدوات التحليلية المناسبة (عبد الله، وآخرون، 1998م) ما يلي:

أ- التحليل المالي بالنسب:

يهتم هذا النوع من التحليل بدراسة العلاقة بين مكونات القوائم المالية بهدف الخروج بمعلومات توضح الوضع المالي السائد في المؤسسة.

ب- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها:

يركز هذا النوع من التحليل على التعرف على طرق الحصول على الأموال وطرق استخدامها خلال فترة زمنية محددة، ويفيد هذا النوع من التحليل في التعرف على المصادر الداخلية والمصادر الخارجية وأهمية كل منها للعمل على ملاءمة هذه المصادر مع الإستخدامات.

ت- الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي:

تساعد هذه الأداة التحليلية على التعرف على مواعيد تدفق الأموال من المؤسسة وإليها والتعرف على حجم الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال الفترة القادمة.

ث- الموازنات التقديرية:

تقوم هذه الأداة التحليلية على أساس التعرف على الحجم المتوقع من الموجودات والمطلوبات والحقوق، والإحتياجات المالية، والتعرف على حجم الأرباح المتوقعة.

ج- تحليل التعادل:

تهدف هذه الأداة التحليلية إلى التعرف على مستوى المبيعات وعدد الوحدات المباعة حتى الوصول للربح قبل الفائدة والضريبة.

ح- مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة:

تبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تحدث في بنود القوائم المالية من سنة إلى أخرى خلال فترة محددة من سنة إلى سنة.

خ- مقارنة الإتجاهات بالإستناد إلى رقم قياسي:

تساعد هذه الأداة التحليلية على التعرف على مدى أكثر من سنتين وذلك للتغلب على عيوب المقارنة من سنة إلى أخرى.

هذا ويتم استخدام النسب المالية التالية لأغراض التحليل المالي لطالبي التمويل (رحماني، والغالي،2010م):

1) **نسب السيولة**.Liquidity ratios

تقيس هذه النسب قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية، وإلى درجة توفر اليسر المالي في الوقت المناسب، ومن هذه النسب:

أ. **نسبة السيولة السريعة:**

تقيس هذه النسبة مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته خاصة القصيرة الأجل وبصورة فورية.

ويجب على الشركة أو المؤسسة الإحتفاظ بنسب ملائمة حيث أن ارتفاع هذه النسبة أكثر من الحد المعقول يعنى أن الإدارة غير قادرة على تحقيق استغلال أمثل لمصادر الأموال المتوفرة، كما أن انخفاضها عن الحد المعقول يعنى أن الشركة أو المؤسسة لن تستطيع الوفاء بالتزاماتها الطارئة في الوقت المناسب.

و تحسب على أساس العلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = الأصول سريعة التداول / الخصوم المتداولة

حيث أن: الأصول سريعة التداول = النقدية + الأصول المتداولة – المخزون.

إن الهدف من استبعاد المخزون من حساب السيولة السريعة يكمن في التوصل إلى أفضل مقياس للسيولة دون المخزون الذي يتعرض إلى مخاطر الإنخفاض في قيمته بشكل مستمر.

ب. نسبة التداولcurrent ratio:

تبين هذه النسبة عدد المرات التي يمكن للأصول المتداولة أن تغطى الخصوم المتداولة وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما دل ذلك على سهولة وفاء الشركة بما عليها من التزامات قصيرة الأجل.

و تحسب على أساس العلاقة التالية:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

ج. رأس المال العامل working capital :

إن فكرة رأس المال العامل تعبر عن مدى التوازن في أداء الشركة، ويمتاز بالتغير في الزمن وتبعاً لدوران الأموال، ويحسب على أساس العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

2) نسب النشاط Performance ratios.

تقيس نسب النشاط مدى فعالية المشروعات في استخدام الموارد المتاحة لديها ومن أهمها(شيخون،2001م).

أ. **معدل دوران البضاعة:**

يصلح هذا المعدل بصفة خاصة لتحليل الميزانيات التجارية ويقيس عدد المرات التي تتحول فيها البضاعة إلى مبيعات فكلما، زادت قيمة هذا المعدل كلما دل ذلك على كفاءة استثمار أموال المشروع في بند البضاعة، ويحسب على أساس العلاقة التالية:

معدل دوران البضاعة = متوسط قيمة البضاعة / تكلفة المبيعات السنوية

ب. فترة التحصيل:

تقيس هذه الفترة، الفترة اللازمة التي تستطيع المؤسسة تحصيل ديونها التجارية، فكلما قلت المدة دل هذا على أن هذه الذمم جيدة، كما أن زيادة المدة تعنى أن الذمم قد تكون رديئة وبحاجة إلى مخصصات، وتحسب على أساس العلاقة التالية:

فترة التحصيل = المبيعات الآجلة × عدد أيام السنة / رصيد الذمم (الديون)

حيث أن: الذمم (الديون) هي النقدية التي ينتظر المشروع تحصيلها بعد تحقيق المبيعات.

ت. معدل دوران رأس المال العامل:

تدل هذه النسبة على مدى كفاءة الإدارة في استغلال رأس المال العامل، فكلما زادت سرعة دورانه كلما قلت حاجة المشروع إلى الإعتماد على القروض القصيرة، وتحسب على أساس العلاقة التالية:

معدل دوران رأس المال العامل = صافى المبيعات / رأس المال العامل

ث. نسبة الأصول الثابتة إلى المبيعات:

تقيس مدى استغلال المؤسسة لهذه الأصول، حيث أن الأصول بطبيعتها تهتلك على عدة سنوات وبالتالي فإن حجم الوحدة الواحدة من المبيعات تتحمل نصيب أقل من الإهلاك كلما ارتفع حجم المبيعات والعكس صحيح، وتحسب على أساس العلاقة التالية:

نسبة الأصول الثابتة إلى المبيعات = الأصول الثابتة / المبيعات

3) نسب الربحية Profitability ratios:

تعكس نسب الربحية مدى تحقيق المشروع للمستويات المتعلقة بأداء المؤسسة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذها المشروع ومنها (رحماني والغالي، 2010م):

أ. نسبة الأرباح إلى حقوق الملكية:

تعكس هذه النسبة جدوى استثمار هذه الأصول في هذا المجال، فكلما كانت النسبة أعلى تشجع أصحاب المؤسسة على الاستمرار في هذا النشاط.

و تحسب على أساس العلاقة التالية:

نسبة الأرباح إلى حقوق الملكية = صافى الربح / حقوق الملكية

حيث أن:

صافي الربح = الربح بعد الضريبة – حقوق حملة الأسهم الممتازة.

حقوق الملكية = حقوق المساهمين (أي حملة الأسهم العادية).

ب. صافي الربح إلى المبيعات:

تقيس نسبة صافي الربح إلى المبيعات، الربح المحقق لكل وحدة نقدية من المبيعات. وتحسب على أساس العلاقة التالية:

نسبة صافي الربح إلى المبيعات = صافى الربح / المبيعات

نسب المديـونية.

إن الهدف من حساب نسب المديونية يكمن في تحليل السياسة التمويلية للمؤسسة، ومدى اعتمادها على الديون في تمويل إجمالي أصولها.

أ. **نسبة مجموع الأصول إلى مجموع الديون:**

و هي تقيس مقدار مساهمة المقرضين في تمويل أصول المنشأة، وكذلك تفسر الأمان الذي يتمتع به الدائنون في الآجال القصيرة والطويلة، وتحسب على أساس العلاقة التالية:

نسبة مجموع الأصول إلى مجموع الديون = مجموع الأصول / مجموع الديون

ب.ديون الأجل إلى حقوق المساهمين:

تشير هذه النسبة إلى مدى التمويل المقدم من الدائنين مقارنة بالتمويل المقدم من طرف أصحاب المشروع، وتحسب على أساس العلاقة التالية:

نسبة ديون الأجل إلى حقوق المساهمين = مجموع الديون/ حقوق المساهمين

3.7 مقومات ومبادئ التحليل المالي بالنسب المالية :

يتطلب التحليل المالي منهجية علمية تستند إلي مجموعة من المقومات والمبادئ التي يتم الإعتماد عليها أهمها(عقل،2011م):

أ- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي، وذلك من خلال فهم البيانات الواردة بالقوائم المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد المحلل المالي في اتخاذ القرارات الرشيدة، ويكمن دور التحليل المالي بالنسب في تقليل البيانات المالية إلى أقل ما يمكن.

ب- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل وتوفير بيانات مالية يعتمد عليها.

ت- تركيب النسب بطريقة مناسبة، من خلال مجموعة من الأسس التي تستخدم عند استخراج تلك النسب بطريقة تعكس العلاقة المنطقية بين المقارنات كنسبة الدخل إلى الإستثمارات التي كانت سبب فيها.

ث- التفسير السليم للنسب المالية، يتطلب الأمر وضع التفسيرات السليمة لكل نسبة فمثلاً زيادة السيولة بشكل عام لا يعني أنها جيدة، لأن زيادة نسبة السيولة عن الحدود المقبولة يعنى ذلك تعطيلاً للموارد ويتعارض مع هدف الربحية، ولهذا ظهرت الحاجة لوجود نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المستنبطة من خلال التحليل المالي للشركة حيث يتم الاسترشاد بها في تفسير معاني النسب.

ج- تأهيل المحلل المالي من الناحية العلمية والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، وحتى يتمكن المحلل المالي من إعطاء صورة واضحة تعكس الحالة الحقيقية للمؤسسة لابد من توفر التأهيل العلمي والعملي له بشكل مستمر.

لذلك فإن المعلومات المالية اللازمة للتحليل المالي يجب أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص التي تساهم في الوصول إلى نتائج يمكن الإعتماد عليها أهمها (الحسيني،1995م):

- الملاءمة.
- القابلية للتحقق.
- عدم التحيز.
- القابلية للقياس.
- إمكانية الوثوق بها.

3.8 محددات التحليل المالي

على الرغم من أن التحليل المالي أداة مهمة لاقتراب المحلل من حقيقة الأوضاع المالية السائدة في المؤسسة، ويهتم بدراسة العلاقات بين بنود القوائم المالية، وتحليل اتجاهات هذه العلاقات، ودوره في اتخاذ القرارات بمنح التمويل أو رفضه، إلا أن المدى الذي يصل إليه المحلل يرتبط بمجموعة من المحددات أهمها(عبد الهادي،1999م):

- أساس إعداد النسب المالية هو أساس تقديري، والنتائج التي يتم التوصل إليها تكون نتيجة دارسة عوامل خاصة بالمشروع وعوامل بيئية.
- ضرورة التحديث المستمر في نتائج النسب المالية طبقا للتغيرات التي تطرأ طبيعياً على البيانات المالية بالمنظمة.

- في بعض النسب المالية يكون التعامل مع الإجماليات ومن المعروف أن الإجماليات لا تعطي صورة دقيقة عن الموقف.
- لابد من وجود نسب نمطية في المنشأة أو في الصناعة حتى تتم المقارنة بها وعند عدم وجود هذه النسب المالية النمطية التي تتم المقارنة على أساسها فإن استخدام هذه النسب يكون قاصراً، فهو لا يوضح مدى التطور أو القصور في النتائج التي تم التوصل إليها.
- لا توضح النسب المالية أثر التضخم، فهي لا تُعد على أساس البيانات المستخرجة من القوائم المالية والتي تعد على أساس فرض ثبات القيمة.
- تتأثر نتائج النسب المالية بالنظرة الشخصية لأن القوائم المالية تؤثر فيها الآراء الشخصية في الإعداد.
- القوائم المالية تقدم معلومات مالية تخدم أغراض التحليل التقليدي ولا يمكن الإعتماد عليها في التحليل المتطور الذي يعتمد على دراسة تكلفة الفرصة البديلة.

3.9 أساليب التحليل المالي للبيانات المالية

إن الطرق والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي تساهم في الوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المنشأة ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية، والتي تمكن من إجراء المقارنات والإستنتاجات الضرورية للتقييم.

ويقوم التحليل المالي أياَ كانت صورته على منهج المقارنة، لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة ويمكن التمييز بين نوعين من أساليب التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة من خلال تحليل التغيير والإتجاه وتحليل النسب المالية.

ويعتبر تحليل التغيير والاتجاه الخطوة التحليلية الأولى التي يقوم بها المحلل المالي للقوائم المالية، وينفذ هذا التحليل من خلال (النعيمي،2008م):

1-1 التحليل الرأسي:

يعني التحليل الرأسي دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها، أي بمعنى تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى نسب مئوية وهذا يعني أن مجموع الميزانية سيتحول إلى رقم مئوي مساوي لـ 100 % في كلا الطرفين، أي إيجاد نسبة كل عنصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية، أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها يعود إلى غاية التحليل فيما إذا كانت موجهة لمعرفة الوزن النسبي لكل عنصر إلى المجموعة التي

ينتمي إليها أم الإثنين معا، ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا، ولا يصبح هذا التحليل مفيداً إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة لذلك نجد استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشراً جيداً على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة.

2-1 التحليل الأفقي:

التحليل الأفقي يعني دراسة التغيرات التي تحدث في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية، ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك وهو أفضل من التحليل الرأسي لأنه أكثر دقة والفائدة الرئيسية له تتركز في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية، ولذلك يسمى هذا التحليل أيضا بتحليل الإتجاه.

2- تحليل النسب المالية:

يُعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية، والسيولة والكفاءة، في إدارة الأصول والخصوم، وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات ومن ذلك:

2-1 مفهوم النسب:

النسبة هي عبارة عن علاقة بين قيمتين، بحيث تنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف اشتقاق معلومات، ومؤشرات يمكن الاستفادة منها، وتكون مكملة للمعلومات وتعتبر النسب المستخدمة في حسابها، وتعتبر النسب المالية أدوات قياس ومراقبة للتطور في الزمان والمكان للظاهرة موضوع الدراسة في التحليل المالي، ولكي تتمتع النسب المالية بقدرة التنبؤ، يجب أن تنظم في مجموعات متجانسة(العطار،2001م).

والنسب المالية عبارة عن علاقة بين بسط ومقام يمثل كل منهما فقرة، أو مجموعة من الحسابات الختامية (الميزانية العمومية، وقائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج)، فالأرقام المطلقة التي ترد في البيانات الختامية قد لا تُفصح بوضوح عن الوضع المالي، وشكل الأداء في المنشأة، مما يستدعي ربطها مع بعضها البعض بشكل نسبي، للحصول على نتائج ومعلومات تفيد في عملية تقييم الأداء (الزبيدي،2002م).

وعليه فإن النسب المالية عبارة عن علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها، كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين.

2-2 أنواع النسب المالية:

هناك عدد كبير من النسب المالية التي يمكن استخدامها في التحليل المالي، ولكن ما يهمنا هو النسب المالية ذات الدلالة والتي تساعد على تحليل وضع المنشأة، ويمكن تصنيفها كما يلي(السروجي،2004م):

أ. النسب المالية لقائمة المركز المالي (الميزانية المحاسبية).
ب. النسب المالية لقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج).
ج. النسب المالية المختلطة، وتتضمن نسباً مالية لعناصر من القائمتين كنسبة صافي المبيعات إلى رأس المال المستثمر.

وتُسمى هذه النسب بالنسب الهيكلية التي تمثل العلاقة بين قيمة بندين أو أكثر من بنود القائمة المالية في لحظة زمنية معينة وعلى مدار نفس الفترة المحاسبية.

الفصل الرابع
منهجية الدراسة

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4.1 مقدمة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيسياً، حيث يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي للدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بالموضوع تحقيقاً لأهداف الدراسة، لذا يهدف هذا الفصل إلى بيان منهجية الدراسة وإجراءاتها حيث يتناول توضيحاً لأسلوب الدراسة المستخدم، ووصف مجتمع الدراسة وحجمه، وكذلك الأداة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها ومدى صدقها وثباتها، ويتضمن الفصل وصفاً للإجراءات التي تم القيام بها في تصميم أداة الدراسة وتقنينها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي تم الإعتماد عليها في تحليل الدراسة.

4.2 أسلوب الدراسة

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير وصولاً إلى نتائج وتوصيات الدراسة.

4.3 طرق جمع البيانات

تم الإعتماد على نوعين من البيانات:

1. **مصادر البيانات الثانوية:** تم معالجة الإطار النظري للدراسة بالإستناد على مصادر البيانات الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وبعض المواقع ذات الصلة فى شبكة الإنترنت.
2. **مصادر البيانات الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسية للبحث، التي صممت خصيصاً لهذا الغرض.

4.4 مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي فروع المصارف الإسلامية العاملين في أقسام التسهيلات ومسئولي الأقسام ومراقبي ومدراء الفروع في قطاع غزة وهم البنك الإسلامي الفلسطيني و البنك الإسلامي العربي، وقد بلغ عدد أفراد هذا المجتمع 70 موظف ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة تم تحديد المجتمع لتشمل كافة أفراد المجتمع وهو 70 موظف، وقد تم توزيع الإستبيانات عليهم، وقد إستردّ منهم 60 استبانة بنسبة استرداد 85.7% حسب البيانات التالية:

جدول (4.1): يوضح حجم مجتمع الدراسة

#	البيان	عدد الإستبانات الموزعة على الفروع	عدد الاستبانات المستردة
1	المصرف الإسلامي الفلسطيني فرع غزة	10	9
2	المصرف الإسلامي الفلسطيني فرع رفح	8	7
3	المصرف الإسلامي الفلسطيني فرع النصر	7	6
4	المصرف الإسلامي الفلسطيني فرع خانيونس	9	7
5	المصرف الإسلامي الفلسطيني فرع النصيرات	9	8
6	المصرف الإسلامي الفلسطيني فرع الشجاعية	6	5
7	المصرف الإسلامي الفلسطيني فرع جباليا	9	7
8	المصرف الإسلامي العربي فرع غزة	7	6
9	المصرف الإسلامي العربي فرع خانيونس	5	5
	الإجمالي 9 فروع	70	60

4.5 أداة الدراسة

تم إعداد استبانة الدراسة بعنوان " **مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية** (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية)" وتم إتباع الخطوات التالية لبناء تلك الإستبانة:

- الاطلاع على الأدب الإداري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والإستفادة منها في بناء الإستبانة وصياغة فقراتها.
- تحديد المحاور الرئيسية التي شملتها الإستبانة.
- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل محور.
- عرض الإستبانة علي المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- تعديل الإستبانة بشكل أولي حسب ما رآها المشرف.
- تم عرض الإستبانة علي مجموعة من المحكمين الذين قاموا بتعديل بعض فقراتها، من حيث الحذف أو الإضافة أو التعديل، **انظر الملحق رقم (1)**.
- تم تصميم الإستبانة لتستقر في صورتها النهائية على (37) فقرة، **انظر الملحق رقم (2)**.

وتتكون استبانة الدراسة من ستة أقسام رئيسية، وهي على النحو التالي:

القسم الأول: عبارة عن المعلومات العامة للمستجيب (الجنس، العمر،المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: وهو عبارة عن المحور الأول للدراسة ويتكون من (8) فقرات.

القسم الثالث: وهو عبارة عن المحور الثاني للدراسة ويتكون من (7) فقرات.

القسم الرابع: وهو عبارة عن المحور الثالث للدراسة ويتكون من (7) فقرات.

القسم الخامس: وهو عبارة عن المحور الرابع للدراسة ويتكون من (8) فقرات.

القسم السادس: وهو عبارة عن المحور الخامس للدراسة ويتكون من (7) فقرات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرد الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (4.2):

جدول (4.2): درجات المقياس

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

4.6 صدق الإستبانة:

صدق الإستبانة يعني شمول كافة العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001م). وقد تم التأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

1- **صدق الإستبانة من خلال المحكمين "الصدق الظاهري":**

يقصد بصدق المحكمين "هو أن يتم اختيار عدداً من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة" (الجرجاوي،2011م) حيث تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من أربعة متخصصين في المحاسبة ومتخصص في الإحصاء وأسماء المحكمين بالملحق رقم (1)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الإستبانة في صورتها النهائية.

2- صدق المقياس:

أولا: الإتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الإتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الإتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الإرتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

يوضح جدول (4.3) معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات المحور "ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات الربحية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل" والدرجة

الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الإرتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.3): معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور " ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات الربحية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	يقوم المصرف باحتساب نسب الربحية لقياس مدى قدرة المنشأة طالبة التمويل على توليد الأرباح.	0.718	*0.000
.2	يحلل المصرف مكونات الربح بغرض الوصول إلى مؤشرات ربحية المنشأة طالبة الإئتمان.	0.729	*0.000
.3	يقوم المصرف بتحليل هامش الربح التشغيلي لقياس الربحية الناتجة عن النشاط الأساسي للمنشأة طالبة الإئتمان.	0.761	*0.000
.4	يقوم مسئول التمويل في المصرف بتحليل دخل/ مصاريف أو ربح/خسارة غير عادي أو غير متكرر يتعلق بالنشاط الأساسي للمنشأة طالبة التمويل عند دراسة هامش صافي الربح.	0.747	*0.000
.5	يقوم المصرف بمتابعة معدل العائد على الإستثمار لغرض الوصول إلى تطورات الربحية الخاصة بالمنشأة طالبة الإئتمان.	0.797	*0.000
.6	يتابع المصرف تطورات العائد على قرارات الإستثمار لغرض الوقوف على مدى ربحية المنشأة طالبة الإئتمان.	0.815	*0.000
.7	يقوم المحلل المالي بالمصرف بإجراء تحليل نفقات التشغيل لتقييم فعالية النفقات ودورها في تحقيق الإيرادات.	0.780	*0.000
.8	يستخدم المحلل المالي في المصرف نسب الربحية لتقييم أداء المنشأة طالبة الإئتمان.	0.701	*0.000

* الإرتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (4.4) معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور" ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات دوران المدينين لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الإرتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 $\geq \alpha$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.4): معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور " ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات دوران المدينين لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يتابع المحلل المالي في المصرف معدل دوران المدينين عبر عدة سنوات مالية للمنشاة طالبة التمويل لقياس كفاءة عملية التحصيل للمنشأة.	0.828	*0.000
.2	يقوم المصرف بتحليل معدل دوران المدينيين في المنشأة طالبة التمويل للتوصل إلى الآلية التي تسترد بها المنشأة ديون العملاء لديها.	0.816	*0.000
.3	يعتمد المحلل المالي في المصرف على معدل دوران المديين للمنشأة طالبة التمويل في اتخاذ القرار المناسب.	0.794	*0.000
.4	يقوم المصرف بتحليل فترات تحصيل ديون المدينين لدى المنشأة طالبة الإئتمان.	0.823	*0.003
.5	يعتمد المحلل المالي لدى المصرف في اتخاذ قرار التمويل للمنشاة طالبة التمويل على فترة سداد ديون الموردين لكونها تعبر عن وضع العميل المادي.	0.773	*0.005
.6	يستخدم المحلل المالي في المصرف نسب دوران المدينين لتقييم أداء المنشأة طالبة الإئتمان.	0.808	*0.000
.7	يوجد بالمصرف نظام لمتابعة التغييرات في مؤشر دوران المدينين للمنشآت طالبة الإئتمان.	0.550	*0.003

* الإرتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (4.5) معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات المحور" كيف يؤثر مؤشر دوران المخزون لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الإرتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.5): معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور " كيف يؤثر مؤشر دوران المخزون لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يقيس موظف التمويل بالمصرف فترة دوران المخزون للمنشأة طالبة التمويل عند عملية اتخاذ القرار بمنح الإئتمان.	0.744	*0.000
.2	يقوم المحلل المالي بالمصرف بالإستدلال على معدل الدوران المثالي للمخزون للمنشأة طالبة التمويل عن طريق أساليب الرقابة على المخزون.	0.793	*0.000
.3	يستخدم المحلل المالي في المصرف نسب دوران المخزون لتقييم أداء المنشأة طالبة الإئتمان.	0.830	*0.000
.4	يهتم المصرف بمعدل دوران المخزون لأنه يُظهر مقدرة العميل طالب التمويل على إدارة المخزون بفعالية.	0.737	*0.000
.5	يعتمد المصرف عند التحليل المالي للمنشأة طالبة التمويل على معدل دوران المخزون.	0.849	*0.000
.6	لمصرفكم نظام لتقييم فعالية إدارة المخزون للمنشأة طالبة الإئتمان.	0.816	*0.000
.7	يقوم موظف التمويل بالمصرف بالإحجام عن تمويل المنشأة طالبة التمويل إذا وجد أن هذه الشركة لديها معدل دوران مخزون منخفض مقارنة مع المنشآت المشابهة لها في الصناعة.	0.432	*0.001

* الإرتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (4.6) معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " ما مدى استخدام مؤشرات الرافعة المالية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الإرتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.6): معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور " ما مدى استخدام مؤشرات الرافعة المالية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يحلل موظف التمويل بالمصرف الرافعة المالية للمنشاة طالبة التمويل ليقيس إجمالي الالتزامات الطويلة والقصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات.	0.691	*0.009
.2	يراعي المصرف مدى توفر مصادر السيولة الذاتية عندما يتبين أن المنشأة طالبة التمويل تعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجية.	0.724	*0.000
.3	يقوم موظف التمويل بالمصرف بالإحجام عن تمويل المنشأة طالبة التمويل إذا وجد أن هذه الشركة تدفع فوائد للمصرف أعلى من أرباحها.	0.476	*0.000
.4	يراعي المصرف بأن تكون أرباح الشركة من الرفع المالي أعلى من الفوائد والعمولات المصرفية التي تدفها الشركة طالبة الإئتمان.	0.496	*0.000
.5	يستخدم المحلل المالي في المصرف مؤشرات الرافعة المالية لتقييم أداء المنشأة طالبة الإئتمان.	0.869	*0.000
.6	يقوم المصرف بعمل إختبارت لقياس مدى قدرة المنشأة والآثار المترتبة على الإستمرارية عند استخدام الرافعة المالية للمنشأة طالبة الإئتمان.	0.726	*0.000
.7	تعتمد إدارة المصرف على مؤشرات الرفع المالي في التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر للشركة طالبة الإئتمان.	0.862	*0.000
.8	تعطي ادارة المصرف قدرا كبيرا من الإهتمام لمؤشرات الرافعة المالية لدى المنشأة طالبة الإئتمان.	0.718	*0.000

* الإرتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (4.7) معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور " ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات السيولة لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الإرتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.7): معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محور " ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات السيولة لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يفضل المحلل المالي بالمصرف منح التمويل للمنشآت التي يتوفر لديها نسب سيولة معقولة.	0.759	*0.000
.2	يقوم المصرف بقياس مقدرة العميل طالب التمويل على دفع المطلوبات المتداولة منه.	0.491	*0.000
.3	يراعي المصرف التدفقات النقدية من المراحل التشغيلية والإستثمارية والتحويلية للشركة طالبة الإئتمان	0.449	*0.005
.4	يستخدم المحلل المالي في المصرف مؤشرات السيولة النقدية والقانونية لتقييم أداء المنشأة طالبة الإئتمان.	0.826	*0.001
.5	يقيس المصرف مخاطر السيولة للمنشأة طالبة الإئتمان.	0.727	*0.010
.6	تعطي ادارة المصرف قدرا كبيرا من الإهتمام لمعدلات السيولة في التحليل المالي للمنشأة طالبة الإئتمان.	0.696	*0.024
.7	السياسة الداخلية للمصرف تدفع الي اعتماد مؤشرات السيولة لدى المنشأة طالبة التمويل كأساس لمنح التمويل.	0.681	*0.000

* الإرتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥α.

ثانيا: الصدق البنائي

يُعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة، وقد تم ذلك على النحو التالي:

يبين جدول (4.8) أن جميع معاملات الإرتباط في جميع محاور الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر جميع محاور الإستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول (4.8): معامل الإرتباط بين درجة كل محور من محاور الإستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المحور\ المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
المحور الأول: ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات الربحية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل	0.906	*0.000
المحور الثاني: ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات دوران المدينين لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل	0.900	*0.000
المحور الثالث: كيف يؤثر مؤشر دوران المخزون لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل	0.816	*0.000
المحور الرابع: ما مدى استخدام مؤشرات الرافعة المالية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل	0.891	*0.000
المحور الخامس: ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات السيولة لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل	0.874	*0.000

* الإرتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

4.7 ثبات الإستبانة:

يقصد بثبات الإستبانة هو "أن تُعطي الإستبانة نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها عدة مرات متتالية" (الجرجاوي،2010)، ويقصد به أيضا إلى أي درجة يُعطِي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقها وانسجامها واستمراريتها عند تكرار استخدامها في أوقات مختلفة.

وقد تم التحقق من ثبات الإستبانة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient المستخدم لقياس ثبات الإستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4.9).

جدول (4.9): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
المحور الأول: ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات الربحية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل	8	0.891	0.944
المحور الثاني: ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات دوران المدينين لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل	7	0.883	0.940
المحور الثالث: كيف يؤثر مؤشر دوران المخزون لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل	7	0.862	0.928
المحور الرابع: ما مدى استخدام مؤشرات الرافعة المالية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل	8	0.850	0.922
المحور الخامس: ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات السيولة لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل	7	0.787	0.887
جميع المحاور معا	**37**	**0.959**	**0.979**

*الصدق الذاتي= الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

هذا ويتضح من النتائج الموضحة في جدول (4.9) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل محاور الدراسة حيث تراوحت بين (0.787–0.891)، بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.959). كما كانت قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل محور من محاور الدراسة حيث تراوحت بين (0.887،0.944)، بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.979) وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

وبذلك تكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (2) صالحة للتوزيع وتكون صالحة أيضاً لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

4.8 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف مجتمع الدراسة.

2. المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
4. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الإرتباط: يقوم هذا الإختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد استخدمه الباحث لحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي للإستبانة.
5. اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test): لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك، ولقد استخدمه الباحث للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الإستبانة.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

5.1 المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة وتحليل فقراتها واستعراض أبرز نتائج الإستبانة والتي تم التوصل إليها، والوقوف على البيانات الشخصية التي اشتملت على (الجنس، العمر،المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الإجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

وفيما يلي عرض لخصائص مجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية:

- **توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس**

جدول (5.1): توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	50	0.83
أنثى	10	0.17
المجموع	60	100

يتضح من جدول (5.1) أن ما نسبته 83% من مجتمع الدراسة ذكور، بينما 17% إناث.

- **توزيع مجتمع الدراسة حسب الفئة العمرية**

جدول (5.2): توزيع مجتمع الدراسة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 30	26	43.3
30- أقل من 45	29	48.3
45 عام فأكثر	5	8.3
المجموع	60	100

يتضح من جدول (5.2) أن ما نسبته 43.3% من مجتمع الدراسة أعمارهم أقل من 30، 48.3% تتراوح أعمارهم من 30 – أقل من 45 عام، 8.3% أعمارهم 45 فأكثر، وهذا

يشير إلى أن المصارف الإسلامية يغلب عليها الفئة الشابة نظراً لحداثة القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل عام.

- توزيع مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول (5.3): توزيع مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	20	33.3
5 – أقل من10 سنة	19	31.7
10 سنة فأكثر	21	35
المجموع	60	100

يتضح من جدول (5.3) أن ما نسبته 33.3% من مجتمع الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، 31.7% من مجتمع الدراسة سنوات خبرتهم تتراوح بين 5 – أقل من 10 سنة، 35% من مجتمع الدراسة سنوات خبرتهم 10 سنوات فأكثر، وهذا يدل على تنوع الخبرة المصرفية بين العاملين في القطاع المصرفي الإسلامي ويُبرر قلة أعداد الموظفين ذوي سنوات الخبرة الطويلة إلى حداثة القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل عام.

- توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول (5.4): توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
دبلوم	2	3.3
بكالوريوس	52	86.7
دراسات عليا	6	10
المجموع	60	100

يتضح من جدول (5.4) أن ما نسبته 3.3% من مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم، 86.7% مؤهلهم العلمي بكالوريوس، 10 % مؤهلهم العلمي دراسات عليا، وهذا يدل على أن العاملين في مجال التسهيلات الإئتمانية في المصارف الإسلامية من الفئات المؤهلة علمياً مما يجعلهم قادرين على التحليل المالي من الناحية العلمية.

- توزيع مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي

جدول (5.5): توزيع مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
موظف تسهيلات	34	56.6
رئيس قسم التسهيلات	9	15
مراقب فرع	9	15
مدير فرع	8	13.3
المجموع	60	100

يتضح من جدول (5.5) أن ما نسبته 56.6% من مجتمع الدراسة مسماهم الوظيفي موظف تسهيلات، 15% مسماهم الوظيفي رئيس قسم التسهيلات، 15% مسماهم الوظيفي مراقب فرع، 13.3% مسماهم الوظيفي مدير فرع.

- هل يوجد عدد كافي من الموظفين قادرين على التحليل المالي بالشكل السليم؟

جدول (5.6) عدد الموظفين القادرين على التحليل المالي بالشكل السليم

هل يوجد عدد كافي من الموظفين قادرين على التحليل المالي بالشكل السليم	العدد	النسبة المئوية %
نعم	42	70
لا	18	30
المجموع	60	100

يتضح من جدول (5.6) أن ما نسبته 70% من موظفي مصارف مجتمع الدراسة يوجد لديهم عدد كافي من الموظفين قادرين على التحليل المالي بالشكل السليم،30 % من موظفي مصارف مجتمع الدراسة لا يوجد لديهم عدد كافي من الموظفين قادرين على التحليل المالي بالشكل السليم، وهذا يدل على وجود عدد كبير من الموظفين قادرين على التحليل المالي بالشكل السليم، في حين أن هناك أعداداً أخرى بحاجة إلى تدعيم قدراتهم العملية.

5.2 تحليل فقرات الإستبانة واختبار الفرضيات:

لتحليل فقرات الإستبانة تم استخدام اختبار T لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا، فإذا كانت Sig > 0.05 (Sig أكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهى 3، أما إذا كانت Sig < 0.05 (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الحياد، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الحياد. وذلك من خلال قيمة الإختبار فإذا كانت قيمة الإختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الحياد والعكس صحيح.

- **تحليل فقرات المحور الأول " ما مدى استخدام المصرف مؤشرات ربحية العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل "**

الفرضية الأولى: يستخدم المصرف مؤشرات ربحية العميل طالب التمويل عند اتخاذ القرارات التمويلية.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.7).

جدول (5.7): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الأول "ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات الربحية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الإنحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	يقوم المصرف باحتساب نسب الربحية لقياس مدى قدرة المنشأة طالبة التمويل على توليد الأرباح.	4.05	81.00	0.95	8.59	0.00	1
.2	يحلل المصرف مكونات الربح بغرض الوصول إلى مؤشرات ربحية المنشأة طالبة الإئتمان.	3.80	76.00	0.71	8.75	0.00	3
.3	يقوم المصرف بتحليل هامش الربح التشغيلي لقياس الربحية الناتجة عن النشاط الأساسي للمنشأة طالبة الإئتمان.	3.80	76.00	0.73	8.47	0.00	4
.4	يقوم مسئول التمويل في المصرف بتحليل دخل/ مصاريف أو ربح/خسارة غير عادي أو غير متكرر يتعلق بالنشاط الأساسي للمنشأة طالبة التمويل عند دراسة هامش صافي الربح.	3.80	76.00	0.78	7.98	0.00	5
.5	يقوم المصرف بمتابعة معدل العائد على الإستثمار لغرض الوصول إلى تطورات الربحية الخاصة بالمنشأة طالبة الإئتمان.	3.82	76.33	0.85	7.41	0.00	2
.6	يتابع المصرف تطورات العائد على قرارات الإستثمار لغرض الوقوف على مدى ربحية المنشأة طالبة الإئتمان.	3.75	75.00	0.84	6.95	0.00	8
.7	يقوم المحلل المالي بالمصرف بإجراء تحليل نفقات التشغيل لتقييم فعالية النفقات ودورها في تحقيق الإيرادات.	3.78	75.67	0.90	6.71	0.00	6
.8	يستخدم المحلل المالي في المصرف نسب الربحية لتقييم أداء المنشأة طالبة الإئتمان.	3.78	75.67	0.85	7.18	0.00	7
	جميع فقرات المجال معاً	3.82	76.46	0.62	10.21	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (5.8) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يقوم المصرف باحتساب نسب الربحية لقياس مدى قدرة المنشأة طالبة التمويل على توليد الأرباح" يساوي 4.05 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81%، قيمة الإختبار 8.59 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة" يتابع المصرف تطورات العائد على قرارات الإستثمار لغرض الوقوف على مدى ربحية المنشأة طالبة الإئتمان" يساوي 3.75 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.00%، قيمة الإختبار 6.95، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.00 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.82، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 76.46%، قيمة الإختبار 10.21، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.00 لذلك يعتبر محور" ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات الربحية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على فقرات هذا المحور، وبالتالي تثبت صحة الفرضية التي تنص على أن استخدام المصرف مؤشرات الربحية للعميل طالب التمويل يساهم في اتخاذ القرارات التمويلية، مما يدل على أنه يوجد إدراك لدى إدارات المصارف الإسلامية الفلسطينية بأهمية قياس مؤشرات الربحية للمنشآت طالبة التمويل عند إتخاذ قرارت التمويل بدرجة كبيرة جداً عند مستوى دلالة إحصائية $0.05 \geq \alpha$.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إهتمام إدارات المصارف الإسلامية الفلسطينية بالشركات ذات الربحية المناسبة لإعطائها التسهيلات الإئتمانية لأنها هي الأقدر على الإستفادة من برامج التمويل المتاحة ولديها قدرة على سداد إلتزاماتها بالمواعيد المحددة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الجعافرة،2002م).

- **تحليل فقرات المحور الثاني " ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات دوران المدينين لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل "**

الفرضية الثانية: يستخدم المصرف مؤشرات دوران المدينين للعميل طالب التمويل عند اتخاذ القرارات التمويلية.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.9).

جدول (5.8): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الثاني ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات دوران المدينين لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الإنحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	يتابع المحلل المالي في المصرف معدل دوران المدينين عبر عدة سنوات مالية للمنشاة طالبة التمويل لقياس كفاءة عملية التحصيل للمنشأة.	4.05	81.00	1.03	7.88	0.00	1
.2	يقوم المصرف بتحليل معدل دوران المدينيين في المنشأة طالبة التمويل للتوصل إلى الآلية التي تسترد بها المنشأة ديون العملاء لديها.	3.72	74.33	0.92	6.02	0.00	4
.3	يعتمد المحلل المالي في المصرف على معدل دوران المدينين للمنشأة طالبة التمويل في اتخاذ القرار المناسب.	3.62	72.33	0.90	5.29	0.00	6
.4	يقوم المصرف بتحليل فترات تحصيل ديون المدينين لدى المنشأة طالبة الإئتمان.	3.73	74.67	0.92	6.19	0.00	2
.5	يعتمد المحلل المالي لدى المصرف في اتخاذ قرار التمويل للمنشاة طالبة التمويل على فترة سداد ديون الموردين لكونها تعبر عن وضع العميل المادي.	3.73	74.67	1.04	5.47	0.00	3
.6	يستخدم المحلل المالي في المصرف نسب دوران المدينين لتقييم أداء المنشأة طالبة الإئتمان.	3.67	73.33	0.77	6.67	0.00	5
.7	يوجد بالمصرف نظام لمتابعة التغييرات في مؤشر دوران المدينين للمنشآت طالبة الإئتمان.	3.57	71.33	0.95	4.64	0.00	7
	جميع فقرات المحور معاً	3.73	74.52	0.72	7.83	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (5.9) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " يتابع المحلل المالي في المصرف معدل دوران المدينين عبر عدة سنوات مالية للمنشاة طالبة التمويل لقياس كفاءة عملية التحصيل للمنشأة" يساوي 4.05 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.00%، قيمة الإختبار 7.88 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " يوجد بالمصرف نظام لمتابعة التغييرات في مؤشر دوران المدينين للمنشآت طالبة الإئتمان" يساوي 3.57 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.33 %، قيمة الإختبار 4.64، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.73، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 74.52%، قيمة الإختبار 7.83، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور " ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات دوران المدينين لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على فقرات هذا المحور، وبالتالي تثبت صحة الفرضية التي تنص على أن استخدام المصرف مؤشرات دوران المدينين للعميل طالب التمويل يساهم في اتخاذ القرارات التمويلية، مما يدل على أنه يوجد إدراك لدى إدارات المصارف الإسلامية الفلسطينية بأهمية قياس دوران المدينين للمنشآت طالبة التمويل عند إتخاذ قرارت التمويل بدرجة كبيرة جداً عند مستوى دلالة إحصائية $0.05 \geq \alpha$.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إهتمام إدارات المصارف الإسلامية الفلسطينية بالشركات التي تتمتع بكفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء لإعطائهم التسهيلات الإئتمانية لأنهم أقدر من غيرهم على الإستفادة من هذه التسهيلات وقدرتهم أفضل من غيرهم على السداد في الأوقات المحددة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (غرايبة ويعقوب،1987م).

- **تحليل فقرات المحور الثالث " كيف يؤثر مؤشر دوران المخزون لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل "**

الفرضية الثالثة: يستخدم المصرف مؤشرات دوران المخزون للعميل طالب التمويل عند اتخاذ القرارات التمويلية.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.10).

جدول (5.10): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الثالث " كيف يؤثر مؤشر دوران المخزون لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الإنحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	يقيس موظف التمويل بالمصرف فترة دوران المخزون للمنشأة طالبة التمويل عند عملية اتخاذ القرار بمنح الإئتمان.	3.98	79.67	0.95	8.04	0.00	1
.2	يقوم المحلل المالي بالمصرف بالإستدلال على معدل الدوران المثالي للمخزون للمنشأة طالبة التمويل عن طريق أساليب الرقابة على المخزون.	3.60	72.00	0.96	4.84	0.00	4
.3	يستخدم المحلل المالي في المصرف نسب دوران المخزون لتقييم أداء المنشأة طالبة الإئتمان.	3.53	70.67	0.79	5.22	0.00	5
.4	يهتم المصرف بمعدل دوران المخزون لأنه يُظهر مقدرة العميل طالب التمويل على إدارة المخزون بفعالية.	3.70	74.00	0.77	7.08	0.00	2
.5	يعتمد المصرف عند التحليل المالي للمنشأة طالبة التمويل على معدل دوران المخزون.	3.70	74.00	0.79	6.88	0.00	3
.6	لمصرفكم نظام لتقييم فعالية إدارة المخزون للمنشأة طالبة الإئتمان.	3.32	66.33	1.03	2.37	0.02	7
.7	يقوم موظف التمويل بالمصرف بالإحجام عن تمويل المنشأة طالبة التمويل إذا وجد أن هذه الشركة لديها معدل دوران مخزون منخفض مقارنة مع المنشآت المشابهة لها في الصناعة.	3.35	67.00	0.86	3.15	0.00	6
	جميع فقرات المجال معاً	3.60	71.95	0.65	7.09	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (5.10) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يقيس موظف التمويل بالمصرف فترة دوران المخزون للمنشأة طالبة التمويل عند عملية اتخاذ القرار بمنح الإئتمان" يساوي 3.98 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.67%، قيمة الإختبار 8.04 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " لمصرفكم نظام لتقييم فعالية إدارة المخزون للمنشأة طالبة الإئتمان" يساوي 3.32 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 66.33%، قيمة الاختبار 2.37، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.02، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.60، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 71.95%، قيمة الإختبار 7.09، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور" كيف يؤثر مؤشر دوران المخزون لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على فقرات هذا المحور، وبالتالي تثبت صحة الفرضية التي تنص على أن **استخدام المصرف مؤشرات دوران المخزون للعميل طالب التمويل يساهم في اتخاذ القرارات التمويلية**، مما يدل على أنه يوجد إدراك لدى إدارات المصارف الإسلامية الفلسطينية بأهمية قياس دوران المخزون للمنشآت طالبة التمويل عند إتخاذ قرارت التمويل بدرجة كبيرة جداً عند مستوى دلالة إحصائية $0.05 \geq \alpha$.

ويعزو الباحث إهتمام إدارات المصارف الإسلامية الفلسطينية بأهمية قياس دوران المخزون للمنشآت طالبة التمويل لمعرفتهم بأن الشركات القادرة على إدارة المخزون بفاعلية تتمتع بمعدل دوران مخزون أعلى، وهي أقدر على الوفاء بإلتزاماتهم للغير ومن ضمنها المصارف التي تسعى إلى إسترداد أموالها وأرباحها، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (**السروجي، 2004م**).

- **تحليل فقرات المحور الرابع " ما مدى استخدام مؤشرات الرافعة المالية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل "**

الفرضية الرابعة: يستخدم المصرف مؤشرات الرافعة المالية للعميل طالب التمويل عند اتخاذ القرارات التمويلية.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.11).

جدول (5.11): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الرابع " ما مدى استخدام مؤشرات الرافعة المالية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الإنحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	يحلل موظف التمويل بالمصرف الرافعة المالية للمنشاة طالبة التمويل ليقيس إجمالي الالتزامات الطويلة والقصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات.	3.88	77.67	0.98	7.01	0.00	3
.2	يراعي المصرف مدى توفر مصادر السيولة الذاتية عندما يتبين أن المنشأة طالبة التمويل تعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجية.	3.98	79.67	0.75	10.19	0.00	1
.3	يقوم موظف التمويل بالمصرف بالإحجام عن تمويل المنشأة طالبة التمويل إذا وجد أن هذه الشركة تدفع فوائد للمصرف أعلى من أرباحها.	3.83	76.67	0.78	8.23	0.00	4
.4	يراعي المصرف بأن تكون أرباح الشركة من الرفع المالي أعلى من الفوائد والعمولات المصرفية التي تدفها الشركة طالبة الإئتمان.	3.88	77.67	0.80	8.51	0.00	2
.5	يستخدم المحلل المالي في المصرف مؤشرات الرافعة المالية لتقييم أداء المنشأة طالبة الإئتمان.	3.70	74.00	0.93	5.85	0.00	6
.6	يقوم المصرف بعمل إختبارت لقياس مدى قدرة المنشأة والآثار المترتبة على الإستمرارية عند استخدام الرافعة المالية للمنشأة طالبة الإئتمان.	3.58	71.67	0.87	5.20	0.00	8

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الإنحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.7	تعتمد إدارة المصرف على مؤشرات الرفع المالي في التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر للشركة طالبة الإئتمان.	3.65	73.00	0.88	5.72	0.00	7
.8	تعطي ادارة المصرف قدرا كبيرا من الإهتمام لمؤشرات الرافعة المالية لدى المنشأة طالبة الإئتمان.	3.75	75.00	0.86	6.79	0.00	5
	جميع فقرات المجال معاً	3.78	75.67	0.60	10.12	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (5.11) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " يراعي المصرف مدى توفر مصادر السيولة الذاتية عندما يتبين أن المنشأة طالبة التمويل تعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجية" يساوي 3.98 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.67%، قيمة الإختبار 10.19 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " يقوم المصرف بعمل إختبارت لقياس مدى قدرة المنشأة والآثار المترتبة على الإستمرارية عند استخدام الرافعة المالية للمنشأة طالبة الإئتمان" يساوي 3.58 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.67%، قيمة الإختبار 5.20، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.78، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 75.67%، قيمة الإختبار 10.12، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور " ما مدى استخدام مؤشرات الرافعة المالية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهذا يعني أن هناك

موافقة من قبل أفراد المجتمع على فقرات هذا المحور، وبالتالي تثبت صحة الفرضية التي تنص على أن **استخدام المصرف مؤشرات الرافعة المالية للعميل طالب التمويل يساهم في اتخاذ القرارات التمويلية،** مما يدل على أنه يوجد إدراك لدى إدارات المصارف الإسلامية الفلسطينية بأهمية قياس مؤشرات الرافعة المالية للمنشآت طالبة التمويل عند إتخاذ قرارت التمويل بدرجة كبيرة جداً عند مستوى دلالة إحصائية $0.05 \geq \alpha$.

ويعزو الباحث إهتمام إدارات المصارف الإسلامية الفلسطينية بأهمية قياس مؤشرات الرافعة المالية للمنشآت طالبة التمويل لأن مؤشرات الرافعة المالية تعكس مدى قدرة تلك المنشآت على الوفاء بإلتزماتها الطويلة والقصيرة الأجل، وكما هو معروف وفق قاعدة الرفع المالي (إجمإلى الديون ÷ إجمإلى حقوق المساهمين)، بمعنى أنه في حال تم إرتفاع معدل الرفع المالي يعتبر مؤشر سلبي، أما في حال إنخفاض معدل الرفع المالي يعتبر مؤشر إيجابي، وهذا يعتبر مهم لإتخاذ القرار بالمنح أو عدمه بالنسبة للمصارف بشكل عام، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة(طاشمان،2004م).

- **تحليل فقرات المحور الخامس " ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات السيولة لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل "**

الفرضية الخامسة: يستخدم المصرف مؤشرات السيولة للعميل طالب التمويل عند اتخاذ القرارات التمويلية.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.12).

جدول (5.12): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الخامس " ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات السيولة لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الإنحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	يفضل المحلل المالي بالمصرف منح التمويل للمنشآت التي يتوفر لديها نسب سيولة معقولة.	3.97	79.33	0.71	10.51	0.00	1
.2	يقوم المصرف بقياس مقدرة العميل طالب التمويل على دفع المطلوبات المتداولة منه.	3.80	76.00	0.78	7.98	0.00	3

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الإنحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
3.	يراعي المصرف التدفقات النقدية من المراحل التشغيلية والإستثمارية والتحويلية للشركة طالبة الإئتمان	3.83	76.67	0.76	8.46	0.00	2
4.	يستخدم المحلل المالي في المصرف مؤشرات السيولة النقدية والقانونية لتقييم أداء المنشأة طالبة الإئتمان.	3.68	73.67	0.83	6.35	0.00	5
5.	يقيس المصرف مخاطر السيولة للمنشأة طالبة الإئتمان.	3.58	71.67	0.85	5.32	0.00	7
6.	تعطي ادارة المصرف قدرا كبيرا من الإهتمام لمعدلات السيولة في التحليل المالي للمنشأة طالبة الإئتمان.	3.65	73.00	0.86	5.85	0.00	6
7.	السياسة الداخلية للمصرف تدفع الي اعتماد مؤشرات السيولة لدى المنشأة طالبة التمويل كأساس لمنح التمويل.	3.73	74.67	0.76	7.51	0.00	4
	جميع فقرات المجال معاً	3.75	75.00	0.53	11.04	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (5.12) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يفضل المحلل المالي بالمصرف منح التمويل للمنشآت التي يتوفر لديها نسب سيولة معقولة" يساوي 3.97 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.33%، قيمة الإختبار 10.51 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.00 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " يقيس المصرف مخاطر السيولة للمنشأة طالبة الإئتمان" يساوي 3.58 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.67%، قيمة الإختبار 5.32، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.00 وهي أكبر من 0.05، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على هذه الفقرة ولكن ليس لها دلالة احصائية.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.75، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 75.00%، قيمة الإختبار 11.04، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور" ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات السيولة لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد المجتمع على فقرات هذا المحور، وبالتالي تثبت صحة الفرضية التي تنص على أن استخدام المصرف مؤشرات السيولة للعميل طالب التمويل يساهم في اتخاذ القرارات التمويلية، مما يدل على أنه يوجد إدراك لدى إدارات المصارف الإسلامية الفلسطينية بأهمية قياس مؤشرات السيولة للمنشآت طالبة التمويل عند إتخاذ قرارت التمويل بدرجة كبيرة جداً عند مستوى دلالة إحصائية $0.05 \geq \alpha$.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إهتمام إدارات المصارف الإسلامية الفلسطينية بقياس مؤشرات السيولة للمنشآت طالبة التمويل لأنها توضح مقدرة تلك الشركات على الحصول على النقد والقدرة على سداد الإلتزمات عند إستحقاقها، مما يعطي صورة أوضح وأكثر دقة عن الشركات طالبة التمويل للبت في قرار منح التمويل من عدمه، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Houghton and Woodliff, 1987).

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6.1 النتائج:

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة، فيما يلي ملخص لأهم النتائج:

1. يقوم المصرف بتحليل مؤشرات الربحية للعميل طالب التمويل قبل اتخاذ القرار اللازم في هذا الخصوص، خاصة فيما يتعلق بمجالات الربح التشغيلي والعائد على الإستثمار ومكونات الربح العادي وغير العادي ولكن بصورة غير كبيرة، ويعتبر ذلك مؤشراً مقبولاً يفيد الإدارة المصرفية في توجيه قراراتها الإئتمانية نحو الإتجاه السليم.
2. يعتمد المحلل المالي في المصرف على معدل دوران المدينين وذلك بغرض الوقوف على أداء المنشأة طالبة التمويل والتوصل إلى الآلية التي تسترد بها ديون العملاء، لكن ليس بالشكل الكافي الذي يغطي كافة المتطلبات اللازمة في هذا الخصوص.
3. يُحجم المصرف الإسلامي عن تمويل المنشأة طالبة التمويل إذا وجد أنها ذات معدل دوران مخزون منخفض مقارنة مع المنشآت المشابهة لها في الصناعة، ويدل ذلك على أهمية معدل دوران المخزون لتقييم المنشآت طالبة الإئتمان، إلا أن هذا الأمر لم يكن بالدرجة الكافية في بعض فروع المصارف.
4. يقوم المصرف بتمويل الشركات طالبة التمويل التي تحقق أرباح عالية، الأمر الذي من شأنه ترك مساحة للمنشآت التي يكون لديها القدرة على تغطية نفقاتها وكذلك تكلفة التمويل من خلال الرفع المالي، حيث من غير المقبول تمويل شركات أو أشخاص يكون لديهم الرفع المالي أعلى من تكلفة الفوائد والعمولات المصرفية التي تتحملها الشركة طالبة الإئتمان.
5. يُلاحظ إهتمام المحلل المالي بالمصرف عند منح التمويل بالمنشآت التي يتوفر لديها نسب سيولة معقولة، في حين يتم منح تسهيلات إئتمانية لبعض الجهات طالبة التمويل ممن لا يتوفر لديها سيولة كافية، ويعد ذلك مؤشراً يدل على قصور في إدراك أهمية التحليل المالي لدى بعض الفروع.
6. يتمتع موظفو التسهيلات الإئتمانية في المصارف الإسلامية بالقدر اللازم من المعرفة والخبرة في مجال التحليل المالي، لكن في ظل غياب وحدة مركزية إقليمية خاصة بالتحليل المالي للجهات طالبة التمويل مما قد يؤدي إلى منح بعض هذه الجهات تسهيلات ائتمانية غير مدروسة بالشكل المطلوب.

6.2 التوصيات:

ومن خلال التحليلات النظرية والعملية للدراسة يتبين النتائج التالية:

1. ضرورة الإستمرار في تعزيز النهج الذي يتبعه المصرف الإسلامي قبل اتخاذ قراره بمنح التمويل من خلال إجراء التحليلات المالية لكافة أنشطة العميل والوقوف على أي مؤشر قد يسترعي نظر المحلل المالي بغرض توجيه الإدارة المصرفية نحو اتخاذ القرار السليم، المبني على تحليلات علمية وعملية فاعلة.
2. على المحللين الماليين في فروع المصارف الإسلامية الإهتمام أكثر بالتحليلات المالية اللازمة لمعدل دوران المدينين لأهميته الكبيرة في اتخاذ القرار التمويلي السليم.
3. ضرورة توجيه الإهتمام بشكل أكبر نحو تحليل ودراسة معدل دوران المخزون للمنشآت طالبة التمويل لما له أهمية في التمييز بين الشركات القادرة على إدارة المخزون بفاعلية وهم الأقدر على الوفاء بالتزاماتهم.
4. ضرورة الإستمرار في إجراء كافة التحليلات المالية التي من شأنها إظهار معدلات الرفع المالي للمنشآت طالبة التمويل لأن إرتفاع معدل الرفع المالي يعتبر مؤشراً سلبياً على الشركة طالبة التمويل وكذلك على المصرف مُعطي الإئتمان.
5. بذل المزيد من الجهود لزيادة قدرة موظفي التسهيلات في المصارف الإسلامية على تحليل القوائم المالية للشركات طالبة التمويل وذلك من خلال إقامة حلقات تدريبية منتظمة وورش عمل لتبادل الخبرات والأفكار بهذا الخصوص.
6. أهمية قيام المصرف الإسلامي بعمل دائرة مركزية (قسم خاص) تهتم بالتحليل المالي للشركات التي تطلب تسهيلات كبيرة، حيث تتولى هذه الدائرة تحليل القوائم المالية بالشكل العلمي الصحيح مع دعمها بالموظفين القادرين على التحليل المالي السليم بهدف اتخاذ قرارات صائبة بالمنح أو عدمه لتجنيب المصرف من الوقوع في تسهيلات متعثرة أو شبه متعثرة.
7. ضرورة تعزيز مفاهيم التحليل المالي ليشمل أكبر عدد ممكن من الموظفين العاملين بالقطاع المصرفي، والعمل على تعميم برنامج فني ومالي للتحليل المالي يُسهّل عمل المحللين الماليين في المصارف الإسلامية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أولاً: المراجع العربية:

إرشيد، عبدالمعطي رضا، محفوظ، أحمد جودة. (1999م). *إدارة الإئتمان*. ط1، عمان: دار وائل للنشر.

بوجلال، محمد.(1990م). *المصارف الإسلامية*. الجزائر: دار الكتاب.

بوعلام بوشاشي.(2001م). *المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.

التميمي، عباس حميد، ووجر، استقلال جمعة.(2013م). دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، *مجلة الإدارة والإقتصاد*، جامعة بغداد،ع (95)، 20-23.

الجرجاوي، زياد. (2010م). *القواعد المنهجية لبناء الاستبيان*، ط 2، فلسطين: مطبعة أبناء الجراح.

الجعافرة، أحمد حمد.(2012م). *مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن* (دراسة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

حارن، خالد محمد سارى.(2009م). *دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي*. (دراسة ماجستير غير منشورة). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

الحراحشة، عادل محمد توفيق.(1999م). *تقييم كفاءة المصرف الإسلامي الأردني: دراسة تحليلية مقارنة* (85-97) (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الحسيني، صادق محمد حسين.(1995). الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي. *مؤتة للبحوث والتطوير السلسلة أ / العلوم الإنسانية والإجتماعية، 10* (6)، 23-25.

أبو حطب، فؤاد وأمال صادق.(2005م). *مناهج لبحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والإجتماعية*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

الخضيري، محسن أحمد. (1990م). *المصارف الإسلامية*. عمان: إيتراك للنشر والتوزيع.

الخطيب، منال. (2004م). *تكلفة التمويل المصرفي وقياس مخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة حلب، سوريا.

خلف، فليح حسن.(2006م). *المصارف الإسلامية*. عمان: جدار للكتاب العلمي.

رحماني، موسى، والغالي، بن إبراهيم. (2010م). *القرار التمويلي في المصارف الإسلامية* (دراسة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

الزبيدي، حمزة محمود.(2002م). *إدارة التمويل المصرفي والتحليل الإئتماني*. ط1. عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.

زيود، لطيف، والرضا، عقبة، ولايقة، رولا. (2006م). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30): "حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري". *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية*– سلسلة العلوم التطبيقية والقانونية، *28* (2)، 201–222.

سالم، يسلم، ولرضي، محفوظ.(2005م). *استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم أداء المنظمات: دراسة تطبيقية في عينة من المنظمات الصناعية بمحافظة عدن* (دراسة دكتوراه غير منشورة). جامعة صنعاء، اليمن.

السروجي، عنان فتحي.(2004م). *مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية في الأردن*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، الأردن.

سعادة، اليمين. (2015م). *استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة باتنة، الجزائر.

أبو شادي، محمد إبراهيم. (2000م). *المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق*. ط1. القاهرة: دار النهضة العربية.

الشواربي، عبد الحميد، الشواربي، محمد عبد الحميد.(2002م). *إدارة المخاطر الإئتمانية. الاسكندرية: منشأة المعارف*.

شيخون، محمد. (2001م). *المصارف الإسلامية – دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الإقتصادي والسياسي*. عمان: دار وائل للنشر.

طاشمان، ديانا فوزي، وسويدان، ميشيل سعيد. (2004م). *مدى استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ قرارات الإستثمار والإقراض من قبل المصارف وشركات التأمين الأردنية*. "دراسة ميدانية" (دراسة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنية، الأردن.

الطالب، غسان سالم. (2015م). *مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية*. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان، الأردن.

طايل مصطفى السيد. (2009م). *القرار الإستثماري في المصارف الإسلامية*. القاهرة: جامعة القاهرة.

عاشور، يوسف حسين.(2002م). *إدارة المصارف الإسلامية*. غزة: مكتبة دار الأرقم.

عبد الحميد، عبد الطيف.(2000م). *المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

عبد الله، خالد أمين، وعاشور، يوسف، وصباح، سالم.(1998م). *دورة في التحليل المالي لأغراض اتخاذ القرار الإئتماني*. غزة: سلطة النقد الفلسطينية. بالتعاون مع جمعية المصرفيين الفلسطينيين.

عبد الهادي، محمد سعيد.(1999م). *الادارة المالية والإستثمار والتحليل المالي*، عمان: دار حامل للنشر.

عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد. (2001م). *البحث العلمي- مفهومه وأدواته وأساليبه*. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

العبيني، مهند موسى.(2008م). *أثر التدفقات النقدية التشغيلية على النسب المالية في الشركات الصناعية المساهمة في الأردن: دراسة تحليلية* (دراسة دكتوراه غير منشورة) جامعة عجلون الوطنية. الأردن.

العصار، رشاد وآخرون. (2001م). *الإدارة والتحليل المالي*. ط1، عمان: دار البركة للنشر والتوزيع.

الغالي، بن ابراهيم. (2010م). *أبعاد القرار التمويلي والإستثماري في المصارف الإسلامية: دراسة حالة*. (دراسة دكتوراه غير منشورة). جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

غرايبة، فوزي، ويعقوب، ريما.(1987م). استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن. *مجلة دراسات، العلوم الإدارية والإقتصاد الجامعة الأردنية*، *14*(8)، 23-24.

الكحلوت، خالد محمود.(2005م). *مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار التمويلي* (دراسة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين.

كراجة، عبد الحليم، وآخرون.(2008م). *الادارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات*. ط2. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر.

لايقة، رولا. (2007م). *القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الإستثمار*. "دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري" (دراسة دكتوراه غير منشورة). جامعة حلب، سوريا.

المتيت، أبو اليزيد علي. (1987م) ضمانات القروض في المصارف الإسلامية. *مجلة المصارف الإسلامية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية*، ع (50)، 07-08.

مطر، محمد. (2003م). *الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي الإئتماني. "الأساليب والأدوات الاستخدامات العامة"* عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

معلا، ناجي، وظاهر، أحمد.(1999م). *"العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الإئتمانية المباشرة في المصارف الأردنية. "دراسة ميدانية" مجلة دراسات العلوم الإدارية* والإقتصادية– الجامعة الأردنية. *26* (2)،30–40.

أبو معمر، فارس محمود.(2000م). *الإدارة المالية واتخاذ القرارات*. ط4. غزة: مطبعة آفاق.

مفلح، محمد عقل. (2011م). *مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي*. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

موقع سلطة النقد الإلكتروني (د.ت). *إصدارات*. تاريخ الاطلاع: 25 مايو2016، الموقع:www.pma.ps

ناصر، سليمان.(2002م). *تطويرصيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من المصارف الإسلامية* (دراسة ماجستير غير منشورة). جامعة التراث، غرداية، الجزائر.

النعيمي،عدنان تايه. (2005م). *التحليل والتخطيط المالي*. الأردن: دار البازدري العلمية للنشر والتوزيع.

هادي، معاوية أحمد.(2006م). *مشكلة الديون المتعثرة بالمصارف السودانية (حالة بنك التضامن الإسلامي)*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الخرطوم، السودان.

الهواري، سيد.(1987م). *إدارة المصارف*. القاهرة: مكتبة عين شمس.

المراجع الأجنبية:

Anderson, R. (1981). The usefulness of accounting and other information disclosed in corporate annual reports to institutional investors in Australia. *Accounting and Business Research*, *11*(44), 259-265.

Brown, K. (2003). Islamic banking comparative analysis. *The Arab Bank Review*, *5*(2), 43-50.

Bushman, R., Chen, Q., Engel, E., & Smith, A. (2004). Financial accounting information, organizational complexity and corporate governance systems. *Journal of Accounting and Economics*, *37*(2), 167-201.

Chapra, M. U., & Khan, T. (2000). *Regulation and supervision of Islamic banks*. Jeddah: Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute.

Dewachter, H., Iania, L., Lyrio, M., & de Sola Perea, M. (2015). A macro-financial analysis of the euro area sovereign bond market. *Journal of Banking & Finance*, *50*, 308-325.

Dickerson, B., Campsey, B. J., & Brigham, E. F. (1995). *Introduction to financial management*. Harcourt College Pub.

Estrella, A., & Mishkin, F. S. (1998). Predicting US recessions: Financial variables as leading indicators. *Review of Economics and Statistics*, *80*(1), 45-61.

Hoberg, G., & Maksimovic, V. (2015). Redefining financial constraints: a text-based analysis. *Review of Financial Studies*, *28*(5), 1312-1352.

Houghton, K. A., & Woodliff, D. R. (1987). Financial ratios: the prediction of corporate 'success' and failure. *Journal of business finance & accounting*,*14*(4), 537-554.

Kaminski, K. A., Sterling Wetzel, T., & Guan, L. (2004). Can financial ratios detect fraudulent financial reporting? *Managerial Auditing Journal*, *19*(1), 15-28.

Lev, B., & Zarowin, P. (1999). The Boundaries of Financial Reporting and How to Extend Them (Digest Summary). *Journal of Accounting research*, *37*(2), 353-385.

Singh, A. J., & Schmidgall, R. S. (2012). Does financial performance depend on hotel size? Analysis of the financial profile of the US lodging industry. *FIU Hospitality Review*, *30*(2).

Turen, S. (1995). Performance and risk analysis of the Islamic Banks: The case of Bahrain Islamic Bank. *Islamic Economics*, *7*(1).

Vogel, H. L. (2014). *Entertainment industry economics: A guide for financial analysis*. Cambridge University Press.

Weisel, J. A. (1991). *An empirical model for classifying and predicting the financial performance of federally insured savings associations*. UMI.

الملاحق

ملحق (1): قائمة بأسماء المحكمين:

#	الاسم	المنصب
.1	أ.د. حمدي شحدة زعرب	قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة
.2	أ.د. سالم عبد الله حلس	قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة
.3	د. نافذ بركات	قسم الإحصاء، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة
.4	أ.د. جبر إبراهيم الداعور	قسم المحاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر – غزة.
.5	أ.د. علي النعامي	قسم المحاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر – غزة.

ملحق (2): الإستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة

عمادة الدراسات العليا

قسم المحاسبة والتمويل

السيد/ة:..... المحترم/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يقوم الباحث بدراسة بعنوان (مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية) "دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية" **وذلك كبحث تكميلي للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، أسعد بالحصول على آرائكم في الإستبانة المرفقة بما يظهر النتائج السليمة للدراسة فيما يحقق النفع والفائدة للقطاع المصرفي إن شاء الله.**

علماً بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكم،،،

الباحث

معتصم أيمن الحلو

أولاً: المعلومات العامة:

1-العمر:

أقل من 30سنة ( )، ( )30 -أقل من 45 سنة، 45فأكثر ( )

2-المسمى الوظيفي:

مدير دائرة ( )، مدير فرع ( )، رئيس قسم التسهيلات ( )،موظف تسهيلات( )

3-سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ( )،5-أقل من 10 سنة ( )، 10 فأكثر ( )

4-الدرجة العلمية:

دبلوم ( )، بكالوريوس ( )، دراسات عليا ( )

5-يوجد عدد كافي من الموظفين قادرين على التحليل المالي بالشكل السليم؟ نعم ( )، لا ( )

ثانياً: ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات الربحية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل؟

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يقوم المصرف باحتساب نسب الربحية لقياس مدى قدرة المنشأة طالبة التمويل على توليد الأرباح.					
2	يحلل المصرف مكونات الربح بغرض الوصول إلى مؤشرات ربحية المنشأة طالبة الإئتمان.					
3	يقوم المصرف بتحليل هامش الربح التشغيلي لقياس الربحية الناتجة عن النشاط الأساسي للمنشأة طالبة الإئتمان.					
4	يقوم مسئول التمويل في المصرف بتحليل دخل/ مصاريف أو ربح/خسارة غير عادي أو غير متكرر يتعلق بالنشاط الأساسي للمنشأة طالبة التمويل عند دراسة هامش صافي الربح.					
5	يقوم المصرف بمتابعة معدل العائد على الإستثمار لغرض الوصول إلى تطورات الربحية الخاصة بالمنشأة طالبة الإئتمان.					
6	يتابع المصرف تطورات العائد على قرارات الإستثمار لغرض الوقوف على مدى ربحية المنشأة طالبة الإئتمان.					
7	يقوم المحلل المالي بالمصرف بإجراء تحليل نفقات التشغيل لتقييم فعالية النفقات ودورها في تحقيق الإيرادات.					
8	يستخدم المحلل المالي في المصرف نسب الربحية لتقييم أداء المنشأة طالبة الإئتمان.					

ثالثاً: ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات دوران المدينين لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل؟

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يتابع المحلل المالي في المصرف معدل دوران المدينين عبر عدة سنوات مالية للمنشاة طالبة التمويل لقياس كفاءة عملية التحصيل للمنشأة.					
2	يقوم المصرف بتحليل معدل دوران المدينيين في المنشأة طالبة التمويل للتوصل إلى الآلية التي تسترد بها المنشأة ديون العملاء لديها.					
3	يعتمد المحلل المالي في المصرف على معدل دوران المديين للمنشأة طالبة التمويل في اتخاذ القرار المناسب.					
4	يقوم المصرف بتحليل فترات تحصيل ديون المدينين لدى المنشأة طالبة الإئتمان.					
5	يعتمد المحلل المالي لدى المصرف في اتخاذ قرار التمويل للمنشاة طالبة التمويل على فترة سداد ديون الموردين لكونها تعبر عن وضع العميل المادي.					
6	يستخدم المحلل المالي في المصرف نسب دوران المدينين لتقييم أداء المنشأة طالبة الإئتمان.					
7	يوجد بالمصرف نظام لمتابعة التغييرات في مؤشر دوران المدينين للمنشآت طالبة الإئتمان.					

رابعاً: كيف يؤثر مؤشر دوران المخزون لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل؟

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يقيس موظف التمويل بالمصرف فترة دوران المخزون للمنشأة طالبة التمويل عند عملية اتخاذ القرار بمنح الإئتمان.					
2	يقوم المحلل المالي بالمصرف بالإستدلال على معدل الدوران المثالي للمخزون للمنشأة طالبة التمويل عن طريق أساليب الرقابة على المخزون.					
3	يستخدم المحلل المالي في المصرف نسب دوران المخزون لتقييم أداء المنشأة طالبة الإئتمان.					
4	يهتم المصرف بمعدل دوران المخزون لأنه يُظهر مقدرة العميل طالب التمويل على إدارة المخزون بفعالية.					
5	يعتمد المصرف عند التحليل المالي للمنشأة طالبة التمويل على معدل دوران المخزون.					
6	لمصرفكم نظام لتقييم فعالية إدارة المخزون للمنشأة طالبة الإئتمان.					
7	يقوم موظف التمويل بالمصرف بالإحجام عن تمويل المنشأة طالبة التمويل إذا وجد أن هذه الشركة لديها معدل دوران مخزون منخفض مقارنة مع المنشآت المشابهة لها في الصناعة.					

خامساً: ما مدى استخدام مؤشرات الرافعة المالية لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل.

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يحلل موظف التمويل بالمصرف الرافعة المالية للمنشاة طالبة التمويل ليقيس إجمالي الالتزامات الطويلة والقصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات.					
2	يراعي المصرف مدى توفر مصادر السيولة الذاتية عندما يتبين أن المنشأة طالبة التمويل تعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجية.					
3	يقوم موظف التمويل بالمصرف بالإحجام عن تمويل المنشأة طالبة التمويل إذا وجد أن هذه الشركة تدفع فوائد للمصرف أعلى من أرباحها.					
4	يراعي المصرف بأن تكون أرباح الشركة من الرفع المالي أعلى من الفوائد والعمولات المصرفية التي تدفها الشركة طالبة الإئتمان.					
5	يستخدم المحلل المالي في المصرف مؤشرات الرافعة المالية لتقييم أداء المنشأة طالبة الإئتمان.					
6	يقوم المصرف بعمل إختبارت لقياس مدى قدرة المنشأة والآثار المترتبة على الإستمرارية عند استخدام الرافعة المالية للمنشأة طالبة الإئتمان.					
7	تعتمد إدارة المصرف على مؤشرات الرفع المالي في التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر للشركة طالبة الإئتمان.					
8	تعطي ادارة المصرف قدرا كبيرا من الإهتمام لمؤشرات الرافعة المالية لدى المنشأة طالبة الإئتمان.					

سادساً: ما مدى استخدام المصرف لمؤشرات السيولة لدى العميل طالب التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل.

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يفضل المحلل المالي بالمصرف منح التمويل للمنشآت التي يتوفر لديها نسب سيولة معقولة.					
2	يقوم المصرف بقياس مقدرة العميل طالب التمويل على دفع المطلوبات المتداولة منه.					
3	يراعي المصرف التدفقات النقدية من المراحل التشغيلية والإستثمارية والتحويلية للشركة طالبة الإئتمان					
4	يستخدم المحلل المالي في المصرف مؤشرات السيولة النقدية والقانونية لتقييم أداء المنشأة طالبة الإئتمان.					
5	يقيس المصرف مخاطر السيولة للمنشأة طالبة الإئتمان.					
6	تعطي ادارة المصرف قدرا كبيرا من الإهتمام لمعدلات السيولة في التحليل المالي للمنشأة طالبة الإئتمان.					
7	السياسة الداخلية للمصرف تدفع الي اعتماد مؤشرات السيولة لدى المنشأة طالبة التمويل كأساس لمنح التمويل.					